



EXEMPLAIRES D'ARCHIVES
FILE COPY

A retourner / Return to Distribution C. 111

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/39/PV.6

27 September 1984

ARABIC



الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة

المعقودة بالمقر في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٢٥ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠ / ٠٠

الرئيس : السيد لوزاكا
ثم : السيد وصي الدين
(زامبيا)
(بنغلاديش)

خطاب فخامة الدكتور هايمي لوسينشي ، رئيس جمهورية فنزويلا

المناقشة العامة : [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد فايرنين (فنلندا)

السيد باري (أيرلندا)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room DC2-0750,2 United Nations Plaza

من المحضر . مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

خطاب فخامة الدكتور هايبي لوسينشي رئيس جمهورية فنزويلا .

الرئيس : تستمع الجمعية العامة هذا الصباح الى خطاب فخامة الدكتور

رئيس جمهورية فنزويلا .

أصطحب السيد هايبي لوسينشي رئيس جمهورية فنزويلا الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة، يشرفني

أن أرحب بفخامة السيد هايبي لوسينشي رئيس جمهورية فنزويلا في الامم المتحدة، وأدعوه

لا لقاؤه خطاباً .

الرئيس لوسينشي (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : يسرني ، باسم حكومة

وشعب فنزويلا ، أن أتقدم اليكم بأحر تهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة

والثلاثين للجمعية العامة . ان صفاتكم الشخصية وخبرتكم الواسعة في الأمم المتحدة لضمان

اكيد لتحقيق نتائج هامة وثمرات خلال مداوات الجمعية العامة .

ولدينا معرفة وثيقة بجهودكم النشيطة بصفتكم رئيساً لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ،

وعملكم الدؤوب لتحقيق الحرية والاستقلال للشعوب . ان زامبيا وفنزويلا تشتركان معا في الكفاح

ضد الاستعمار والتمييز العنصري ، ومن المؤكد أن هذا الجهد يساعد على تدعيم العلاقات

بين بلدينا .

وبهذه المناسبة، أود أيضا ان اشيد بالامريكي اللاتيني المرموق الذي سبقكم مؤخرا في تولي هذا المنصب الهام ، والذي مثل بلده لدى الأمم المتحدة لسنوات عديدة، وأشير بطبيعة الحال الى رئيس جمهورية بنما الشقيقة، السيد خرخي ايويكا .
ويسرني سرورا خاصا أن أقدم تحية حارة للغاية لصديقي القديم سفير بيرو السابق لدى فنزويلا السيد بيريز دي كوبيار الامين العام . وأود أن اقدم له تهنئة خاصة على الأسلوب الكفء والممتاز الذي يتبعه في الاطلاع بمسؤولياته ، بغية النهوض بالسلم وتحقيق التفاهم بين جميع الشعوب .

انني انتي الى بلد أمريكي لاتيني يتمتع شعبه بحقوق كاملة غير قابلة للتصرف في مجتمع مفتوح تعددي ديمقراطي ، وهو مجتمع يسعى بشكل لا يكل ، في ممارسته اليومية للحرية، الى تحسين مؤسساته . لقد اخترنا هذا النظام لامكانيته العظيمة، ولاننا مقتنعون بأنه ليس هناك نظام آخر يمكن أن يضمن ، مع توافر اقصى قدر من الكرامة، تحقيق تطلعات الانسان وتطوره .

لقد جئت الى هنا اليوم لأعرب عن وجهة نظر فنزويلا ومشاعرها أمام هذا المحفل العظيم، الا وهو الأمم المتحدة، ولأطرح أمام هذه الجمعية العامة وأشاركها بعض الأفكار التي تعتقد فنزويلا أنها هامة وأساسية فيما يتعلق بالحالة الدولية . وسوف اوضح أيضا العناصر الاساسية للسياسة الخارجية لحكومة بلادي، وهي السياسة الخارجية للشعب الفنزويلي ايضا .

ان وجودي هنا في الجمعية العامة شهادة ثابتة على التزام فنزويلا الصارم بالامم المتحدة، وعلى تقديرنا لانجازاتها الحيوية في الامور الدولية . فضلا عن ذلك ، فانني اتيت الى هنا باقتناع مؤداه أن الحوار وتبادل الأفكار عنصران لا غنى عنهما عندما يكون هدفنا هو تحقيق مصالحنا المشتركة . انني اتبع هذا النهج نفسه في بلدي، حيث انه دون شك أفضل وسيلة لتعزيز التفاهم والنهوض بالتوفيق بين الآراء .

اننا نحن الفنزويليين ، شعب تسرى الديمقراطية في دماهه ، ولنا نظرة ثابتة واهتمام عميق الجذور بالسلم . اننا نؤمن بالتفاهم بين الشعوب . كما نؤمن بالعلاقات السلمية بين

الدول ، وبالتعاون الدولي . وباختصار نحن أمة صغيرة تؤمن بأن هذه الطريقة وحدها هي التي يمكنها ان تعطي شكلا ومضمونا للتضامن الانساني ، وهي التي تعطي تشجيعا ومغزى للجهود المتضافرة لكل الشعوب . ولذلك ، فاني آرد رأى الفنزويليين الاجماعي عندما أقرر بشكل قاطع أن فنزويلا تؤمن بالام المتحدة وبأسباب انشائها وبصحة مبادئها التي ازدادت فعاليتها وضرورتها اليوم أكثر من أي وقت مضى . ولهذا ، فاننا نقف بقوة مع أولئك الذين يؤيدون تدعيمها ، والحيلولة دون تحويلها الى مؤسسة رمزية للامال والاحلام المحبطة التي تسحقها الانانية ، او تحويلها الى مؤسسة عقيمة عاجزة عن مواجهة تحديات ومطالب واقع اليوم بشكل ملائم .

ولا يمكننا أن نتصور العالم بغير الامم المتحدة . الا أن هناك عقبات خطيرة تضعف من قدر فعاليتها ومصداقيتها . وازا ما فسرنا الاحداث الجارية بشكل صحيح ، فان تلك العقبات تؤدي الى ابراز المخاطر التي تواجه المجتمع الدولي اذا ما تم تقويض هذه المنظمة أو تحييدها مما يؤدي الى اصابتها بالشك . ان هذا الوضع يختبر ارادة الدول الأعضاء وقدرتها على تسوية النزاعات بأسلوب متحضر . وبالتالي ، فان تغيير المسار أمر ضروري ، فمن السهل أن نرى أن المشاكل تزداد تفاقما ، في وقت يزداد فيه تدهور الآليات المستخدمة لحلها . ولا ينبغي للدول ان تتخلى عن امتيازاتها ، كما لا ينبغي لها أن تتخلى عن مصالحها الحيوية ، ولكن في التحليل النهائي ، ينبغي أن تسود الأهداف الاساسية للمجتمع الدولي ككل .

لقد بدأت المقاصد والأهداف الواردة في ميثاق سان فرانسيسكو في الذبول ، ففي حين زادت الدول العسكرية من سياساتها العدائية ، والنتيجة اننا أصبحنا اليوم نعيش في ظل نظام من السيطرة السياسية والارهاب النووي ، وأصبحت الامتيازات الاقتصادية في أيدي عدد محدود من البلدان .

ان البلدان الصغرى ، مثل بلدى ، لديها أسباب مشروعة تدعوها الى الاعراب عن خيبة امنا ، والى المطالبة بالامثال الحقيقي لمقاصد وأهداف الامم المتحدة ، والى المطالبة بتصحيح عملية أصبحت ، في رأينا ، معرضة لتشويه تاريخي من جانب الدول

التي اضطلعت بدور كبير في انشاء هذه المنظمة ، فمن قبيل التناقض أصبحت تحيد بها عن مسارها الأصلي ، وتعمل على النهوض بنمط دولي يرسخ المزايا الفردية والأمر الواقع . منذ سنة ١٩٤٥ ، بدأ التاريخ يحذرنا بشكل ثابت من المخاطر التي تواجه المجتمع العالمي . ان سباق التسلح النووي ، الذي نتعرض جميعا لخطره بصورة متزايدة ، يبسطدو أنه لا يمكن السيطرة عليه ، حيث يستنزف موارد هائلة ، ويستوعب قدرا كبيرا من البحث العلمي المتقدم . ان العالم يتطور صوب طريقة للعيش تدمر امكانيات السلم والأمن والثقة الدولية ، وتحول العلاقات بين البلدان الى تبسيط للعلاقة الجدلية بين الشرق والغرب ، في محاولة لتحقيق نفع متبادل بين الأطراف المعنية التي تقاوم التغيير ، بطبيعة الحال . ومن ناحية أخرى ، فان عدم توفر التفاهم ومقاومة البلدان الصناعية للتغيير يقوضان أي تقدم فعال صوب اقامة علاقة اقتصادية عالمية مبنية على أساس الانصاف والنفع المتبادل . والأخطر من هذا ، أن كثيرا ما تكون هناك محاولة لتعميق التباينات القائمة بالفعل بين الشمال والجنوب ، عن طريق وسائل ضغط جديدة ، وذلك في مناخ يتسم بتعدت مفرود الهدف .

اننا حقا نعيش في بيئة دولية حافلة بالقيود ، وبالمواقف الثابتة التي تقاوم التغيير لأن المصالح القوية والعقائد الجامدة لقطاع أو لآخر هي التي تبقي عليها . في أوقات الازمات والتوتر ، ينبغي على المرء ان يتكلم بوضوح وبشكل موضوعي غير عاطفي . هناك استنتاج لا مفر منه : ان الأمور لا يمكن ان تستمر على ما هي عليه . ومطلوب من مجتمع الامم اتخاذ مواقف جادة وبناءة لوضع مسار جديد للشؤون الدولية ، ينهض بالتطور السياسي ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتكافؤ الفرص . اننا نطالب باحداث هذا التغيير في مسار الحياة الدولية وفي العلاقات بين الدول بما يؤدي الى حل التناقض الخطير القائم في العالم الذي نعيش فيه — عصر من التناقضات وتكافؤ الأضداد ، عصر حافل بالتقدم العلمي والتقني المذهل ، وفي الوقت نفسه عصر يتسم بالافتقار الى الخيال ، وبالتقاعس عن استخدام تلك الموارد لخدمة البشرية ، بأسلوب يتفق مع التطلعات الأساسية نحو السلم والعدل . وجدير بتحقيق ما تتوق اليه البشرية .

اننا ندرك امكانياتنا ، وندرك حدودنا ، ندرك ما نستطيع أن نفعله وما لا نستطيع ونعرف أيضا تطلعاتنا . ان البلدان مثل فنزويلا ، من أجل تحقيق أهدافها ، تقبل تحديات لا مثيل لها في التاريخ . ونحن ندرك أخطائنا ومثالبنا . ولدينا القوة المعنوية على التسليم بأوجه الضعف فيها . ولدينا أيضا الأمانة والصدق في القاء المسؤوليات الأساسية والواضحة على عاتق الذين يقع عليهم واجب تحمل تلك المسؤوليات . ان هذه الجمعية العامة تعبر في قراراتها ومقرراتها عن توافق في الآراء لا يمكن تجاهله ، وكذلك لا يمكن التغاضي عن شواغل شعبنا واهتماماته .

وفي الاطار العام للعلاقات الدولية ، لم تدخر فنزويلا جهدا للاسهام في المصالحة والتقريب بين المواقف المتعلقة بالمشاكل الاقليمية العديدة في منطقتنا الجغرافية التي تثير اهتمامنا المباشر . وسوف نستمر في القيام بذلك مدركين أن اللامبالاة لا تتماشى مع مثالياتنا وقناعاتنا .

وسوف نزيد من مشاركتنا في الشؤون الدولية لأننا مقتنعون بأن التكافل ظاهرة لا رجعة فيها ، ولأن هناك قرارات تتخذ على الصعيد العالمي تؤثر على الشؤون الداخلية لبلدنا ، ولا سيما البلدان الأصغر التي تتأثر بصورة أكبر بالنفوذ الأجنبي ، وفي هذا الصدد ، فاننا نعتقد أن النهج متعدد الأطراف الذي يأخذ بعين الاعتبار مصالح الجميع ، هو السار الصحيح الذي يتعين اتبائه .

ولا يسعنا الا أن نأمل أن يستكمل التعاون الاقتصادي القائم بين البلدان النامية بتعاون متزايد بين تلك البلدان وبين البلدان المتقدمة النمو ، بغية النهوض بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد . ان الثقة الجماعية بالنفس التي تتسم بها البلدان النامية ، الى جانب نهوضها باستخدام أكثر كفاءة لسواردها ، يمكن أن تساعدنا على بناء رفاضا وضمنا عملية تنمية أكثر اتساقا .

وبعد ٢٥ عاما من الديمقراطية النشطة ، أصبحنا في فنزويلا ندرک أولوياتنا فسي المجال الدولي . لذلك فان سياستنا الخارجية هي تعبير عن القيم والتطلعات التي تحدثنا على التمسك بأسلوب حياتنا الديمقراطي والذود عنه . هذا الأسلوب هو ما ينص عليه دستورنا أي احترام حقوق الانسان ، ونهذ الاستعمار والتمييز العنصرى ، لأن كليهما يتناقض وقناعات فنزويلا وتراثنا التاريخي . ان هدف حكومتى تكثيف مشاركتنا في كل هذه الأمور . وتوخيا لتلك الغاية فاننا سنقوم في ١٩٨٥ بانشاء محفل دولي في كراكاس معني بحقوق الانسان ، وذلك احتفالاً بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وسيشكل هذا فرصة لتقييم كل ماتم تحقيقه حتى اليوم ، وللقاء الضوء حيشما كان الظلام سائدا ومعوقا لتحقيق التقدم الانساني وقرار حقوق البشرية في كل مكان .

ان كل شيء يتعلق بالحقوق الأساسية للفرد يزداد أهمية يوما بعد يوم ، ويشير أقصى الاهتمام . ونحن لانشير بصورة عامة الى حقوق الفرد في حد ذاته ولكن الى حقوق الفرد في المجتمع ، وحقوق الشعب في توزيع أكثر عدالة وانصافا للثروة . وفي رأينا أنه لا يمكن أن تغيب هذه المعاني من أنظارنا عندما نناقش مثل هذه المسائل .

اننا نعلق أهمية خاصة على العمليات الديمقراطية التي تجرى في كل أنحاء العالم ، ولا سيما تلك التي تجرى في منطقتنا . وأود أن أؤكد على احساس شعب فنزويلا بالارتياح ان يلاحظ تعزيز العمليات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية . ولا يجب أن يراودنا أدنى شك في أن عملية تحقيق الديمقراطية تمكن الأمم من التوصل الى تفاهم راسخ ، والى الاتفاق بشأن الكفاح المشترك ، وتحقيق توافق الآراء في سعينا الى الكلام بصوت واحد .

وفنزويلا ، أولا وقبل كل شيء ، بلد يعتبر انتماءه الأساسي هو أمريكا اللاتينية . ان كتابات سيمون بوليفار توضح أسلوب التفكير هذا . فنحن نشعر بأننا نرتبط بأواصر الأخوة مع بلدان المنطقة وشعوبها وهي منطقة ترتبط فيها الحدود بين البلدان ولا تقسمها .

ولا شك اننا كما نتعثر بين وقت وآخر على طريق التكامل . وكانت بعض العقبات من صنع أيدينا ، بينما كان البعض الآخر أجنبيا . ويبدو أن الوقت قد حان لأن نراجع أنفسنا لايجاد رفاهية متوازنة ، تقترب بالتزام أكبر لاستغلال امكانيات التبادل . وما زال التحدى الكبير الذى يواجه أمريكا اللاتينية هو تشكيل مجتمع من الأمم قادر على حل مشاكلنا القديسة المعقدة بما يتسق تماما وتطلعات العالم الثالث ، دون تدخل ضاصر أجنبية تسعى الى توريطنا في مواجهاتها الاستراتيجية .

والواقع ، أن منطقتنا - وهي أمريكا اللاتينية والكاريبي - لم تتمكن من تفادى النزاع ومن ثم فنحن ننظر بفزع الى ما يحدث في أمريكا الوسطى . لم يعد الأمر مجرد اختلافات صغيرة بين بلداننا ، بل محاولة واضحة من جانب دولة أو أخرى لاستغلال نزاعاتنا فى تحقيق منفعتها الخاصة .

ان أبناء أمريكا اللاتينية لا يستطيعون قبول فكرة استغلال محنهم المتزايدة لصالح مخططات تهدف الى فرض السيطرة الأجنبية . ولا بد لنا من تجنب هذا الخطر . وفي قيامنا بهذا يجب ألا نسبح بأن تصبح أمريكا اللاتينية حقلا للمواجهات في هذه الفترة العسيرة من التاريخ .

لقد أوضحنا ما الذى نستطيعه ، وما الذى يجب أن نفعله في منطقتنا . ولقد كانت تجربة مجموعة الكونتادورا مفيدة ومقبولة بشكل عام سواء داخل منطقتنا أو خارجها باعتبارها آلية ملائمة للمساعدة في تسوية النزاعات المعقدة في أمريكا الوسطى . ان مجموعة الكونتادورا ان تقوم على توطيد السلم والحرية والتعددية السياسية والتنمية الاجتماعية والاقتصاد يسيرة تغيد منطقة فانت بشكل لا يتوقف من الداخل والخارج ، بل ومن جميع الدوائر على مر التاريخ لقد قامت أربعة بلدان من أمريكا اللاتينية بالعمل سويا مع البلدان المتضررة في محاولة لم يسبق لها مثل للمساعدة على معالجة حالة تنطوى على خطر ، وقد توجهت تلك المحاولة بصياغة الوثيقة المنقحة للكونتادورا المعنية بالسلم والتعاون في أمريكا الوسطى . وماتم التوصل اليه معروض الآن على حكومات البلدان المعنية في المنطقة .

وان أتحدث بصراحة ، فانني أعتقد أن هناك من يهه السلم وهناك من تهه الحرب وسيهين الزمن في وقت قريب من هؤلا ومن هؤلا .

وطى أة حال فان قناعة حكومة فنزويلا هي أنه لا يمكن ضمان سلم دائم وتنمية اجتماعية واقتصادية مادية في أمريكا الوسطى ، الا من طريق عملية سياسية تقوم طى الديمقراطية .

وأخشى أن نكون قد اقتربنا من تجاوز حدود التسامح الاجتماعي والسياسي بين البلدان النامية التي تعاني من معدلات بطالة عالية ، واختلالات أجنبية تؤثر طينا جميعا بدرجة أو بأخرى . وبالإضافة الى ذلك ، هناك تدهور في العلاقات الاقتصادية الدولية . ونحن ، أعضاء الأمم المتحدة ، أصبحنا عاجزين عن الالتقاء طى أرضية مشتركة ، ويبدو - وهذا أمر صعب التصديق - اننا نسينا درس الماضي القريب ، ولنا أشير بالطبع الى الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات .

ان خطورة الأزمة التي نمر بها تحتم طينا إعادة التفكير في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي ، وطى وجه التحديد ، في استراتيجيات التفاوض التي تنتهج لحل المشاكل الاقتصادية العالمية . وطلاوة طى الأزمة الاقتصادية فاننا نشهد انهيارا في الاتصالات ، وتعنتا ، ودفاعا عن مواقف بالية ترفض الحلول الوسط .

اننا نشهد استمرار بعض البلدان القوية في تجذب فرص الحوار وتأجيلها مما يوقى الى مستوى رفض التفاوض . وهذه الحالة في بعدها العالمي ، كما يحدث في النهج القائم على حل المشاكل واحدة تلو الأخرى ، يمكن أن تؤدي الى شيء نود جميعا أن نتفاداه : ألا وهو السوافة . ومن الواضح أن المسؤولية تقع علينا جميعا في هذا الوقت الحرج ، ونحن نود أن نشارك فيها حتى نرسي أسس مستقبل أفضل لنا جميعا . وليس أمامنا خيار سوى أن نواجه تحديات عصرنا .

ان شعوب العالم الثالث تطالب بالتغيير دون ابطاء . وهم يطالبون بالانصاف وبذل الجهد وبالنتائج السليمة التي تعود بالنفع على الجميع . ونحن نواجه اليوم موقفا بالغ الخطورة ، ربما كان أخطر المواقف في التاريخ الحديث ، وهو عامل يضاف الى المشكلات التاريخية التي تتعلق بالاجحاف في العلاقات الاقتصادية الدولية . لقد بلغت الديون الخارجية للبلدان النامية قدرا هائلا مما يؤثر على استقرارها السياسي والاجتماعي ذاته ؛ وتتقضي أبعاد مشاكل الديون وحدها أقصى قدر من سعة الفهم . ونحن نتعامل هنا مع مشاكل تساهم كلها بسبب ارتباطها الوثيق بانهايار أسعار السواد الأولية في أسواق التصدير وزيادة الحمائية في البلدان الصناعية والارتفاع اللامعقول في أسعار الفائدة - والتي تتسبب الاختلافات الطفيفة فيها ، نظرا للتلاعب في سوق المال العالمي ، في تقويض برامجنا الاجتماعية ، كل هذه المشاكل تساهم في اضعاف الجهود الرامية الى الانعاش الوطني وفي حرمان ملايين الناس في أمريكا اللاتينية من العمل والحكم عليهم بالوجود على هامش الحياة ، وما هذا الا مثال واحد .

والشيء الذي لا يمكن التسامح فيه أن النظم الاقتصادية في أمريكا اللاتينية التي تعرضت بدرجة أو بأخرى لضغوط هائلة قد حولت في عام ١٩٨٣ ، وحده ٣٠ بليون دولار الى البلدان الصناعية . وهذا ببساطة وبوضوح يشكل كارثة بالنسبة لاقتصاداتنا . ولهذا علينا أن نبحث عن نهج جديدة وغير مسبقة . ولا تقع مسؤولية هذا الوضع على الدول المتقدمة وحدها ، فهناك آخرون تقع عليهم المسؤولية أيضا ، وهم النظام المصرفي العالمي ، والسدول

الدائنة ، والمؤسسات المالية الدولية . وهذه المسؤوليات لا يمكن الفكك منها ، ولا يمكن الوقوف منها موقف اللامبالاة أو الابتعاد جانباً ضد البحث عن حلول لمشاكل بهذه الضخامة . وهذه المفاهيم والآراء تشكل أساس العمل الذي اتفقت عليه بلدان أمريكا اللاتينية مؤخراً في توافق الآراء في قرطاجنة ، الذي أشار الى مشكلة الديون الخارجية . وباختصار ، فان الديون الخارجية للبلدان النامية تبرز جوانب قصور معينة في مجال العلاقات المالية والنقدية العالمية ، وبوجه عام في النظام الاقتصادي العالمي السائد منذ الحرب العالمية الثانية .

هذا هو تصورنا نحن الفنزويليين لمشكلة الديون الخارجية . انها جزء من الانهيار التدريجي للنظام الاقتصادي العالمي ، انها عملية تفكك يعد الوضع التعلق بالديون في أمريكا اللاتينية اليوم تعبيراً حياً عنها . وتمتد فروع هذه المشكلة الى أبعد من حدود بلدان أمريكا اللاتينية وغيرها من البلدان النامية . وطى ذلك ، فاننا مالم نعكف على معالجة هذه المشكلة في الوقت الملائم وبحساسية سياسية لمشاكل تلك البلدان فلربما فرق العالم كله في مشكلة يتعذر استيعاب أبعادها . اننا جميعاً كأم نتقدم بلا رجعة نحو التكافل ، وهو سلسلة من ردود أفعال لا يمكننا أن نغفل عن شدة مخاطرها .

ولقد أوضحت أن مشكلة ديوننا غير الملائمة التي تعرضنا لها لا يمكن فصلها عن عملية التنمية عندنا ، لأن التنمية لا بد وأن تكون متسقة ، والا فانها سوف تتوقف وتتعرض للركود ، وينشأ من ذلك ظروف تتعارض مع نظرتنا للمجتمع ودور الحكومة الديمقراطية . فالتنمية ضرورة حيوية بالنسبة لشعبنا ، وبدونها تنعدم العدالة والأمن والسلام والمستقبل لأمة جيئة التكاملاً .

ولقد شرحت فنزويلاً من أجل تحقيق هذه الأهداف في عملية إعادة تنظيم ، وهذا يعني اتخاذ اجراءات صارمة ، غير أننا بذلنا جهوداً مضنية لكي نضمن أن يتحمل الجميع أعباء إعادة التنظيم على قدم المساواة بحيث لا يتحمل الفقراء الجائز الأثمن من برنامج النهوض باقتصاد الأمة . وقد اتخذت هذه القرارات في اطار حوار ومشاورات وطنية ، لضمان

أن يتفهم جميع الفنزويليين أبعاد المشاكل التي تواجههم ، وأن يعملوا للتغلب عليها . وهذا ما سوف نتابعه جميعا بقناة وتصميم .

ولقد وجدت من المناسب أن أوضح هنا في هذا المحفل الدولي ان التضحيات المطلوبة للتغلب على هذه الأزمة الشاملة ينبغي أن تقدمها كل من البلدان النامية ، والدول الصناعية . ان البلدان النامية تقوم بشكل أو بآخر بتمويل أوجه العجز القائمة في البلدان الصناعية ، أو الجزء الأكبر منها ، ويترتب على هذا أن شعوبنا تظل تعاني من الأزمة تلو الأخرى . وواضح أن هذا ينطوي على تناقض وهو تناقض غير منطقي ولا يمكن تفسيره أو تبريره .

وينبغي أن يحكم إعادة تنظيم الاقتصاد العالمي مبدأ العدالة . ولا تستطيع البلدان الصناعية أن تتجاهل الحاجة الى اصلاح اختلالاتها الخارجية والعجز في ميزانياتها . ومن الواضح أن البلدان الصناعية التي تعيش أزمة صنعها بنفسها ، في وضع أفضل من الدول النامية مما يمكنها من اجراء عملية الاصلاح . ان امكانيات الأمم النامية محدودة بحيث أن أية اجراءات تسنها في هذا الصدد يمكن أن يترتب عليها صدمات سياسية واجتماعية قد تقوض استقرارها على نحو خطير . ولهذا هناك حاجة ماسة الى توفير التفاهم وتخفيف الوضع الخاص بالدين الخارجي بالنسبة للعالم الثالث تخفيفا ملموسا ، والا فان الانعاش الاقتصادي في البلدان القوية اقتصاديا ، والذي يتم الى حد كبير على حساب البلدان الفقيرة ، سوف يتعرض للخطر الشديد ، كما يمكن أن تزداد تكلفته بالنسبة لتلك البلدان في المستقبل ، ان أنه من السحتم اتخاذ تدابير أكثر تشددا قد تؤثر على الأمن والاستقرار المشترك على مستوى العالم بأسره .

لقد بدأت فنزويلا في إعادة التفاوض بشأن ديناها الخارجي في اطار عزمها على تحمل التزاماتها القومية التي ارتبطت بها . ونحن نعتزم تطوير برنامج اقتصادي فنزويلي حقيقي يتيح لنا أن نتحمل التزاماتنا في الخارج دون أن يعطل قدراتنا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقدرتنا السيادية على اتخاذ القرار . وقد أوضحت في مناسبات عديدة ، أننا لن نقبل بحال من الأحوال وتحت أي ضغط من الضغوط ، شروطا قد تعرقل امكانيات التنمية

والرفاهية لمواطنينا ، وهذا هو التزامي تجاه شعب فنزويلا ، وخاصة الفقراء والأقل حظا من أفراد .

وبعد وضع أسس إعادة تمويل دينا الخارجي ، نرى من واجبنا أن نورد الملاحظات

الآتية :

ان عدم استقرار أسعار الفائدة يخلق موقفا خطيرا للغاية بالنسبة للبلد ان النامية .
فكلما ارتفعت المعدلات ، يصبح من المستحيل حقيقة لبلد أن تدفع خدمة ديونها العامة
الخارجية دون أن تفرض تضحيات غير مقبولة على السكان وعلى مستوى معيشتهم .
والدائون الأساسيون للبلد ان النامية في الوقت الراهن هم المصارف الضخمة الخاصة
المتعددة الجنسية . ولهذا الحقيقة آثار كبيرة على الأسواق المالية المحلية . وبالتالي فمن
الضروري اليوم أكثر من ذي قبل ، أن يشترك المسؤولون من النقد في البلد ان الصناعية بنشاط
في إيجاد حل للمشكلة .

ومن الضروري أن نتفادى العجز الطويل المدى للدولة المدبنة التي تحاول أن تتحمل
التزاماتها . فهذا العجز يشكل خطرا على استمرار القروض المالية الضرورية لمصارف العالم .
وينبغي ، للوصول الى حل ناجح دائم ، أن نأخذ في الاعتبار وجهات النظر
المنفردة واحتياجات كل المعنيين بالمشكلة ، ولهذا السبب ، ينبغي أن ينبثق الحل من
الجهد المشترك .

وتشارك مختلف الآليات المقترحة في أساس واحد ألا وهو : انها جميعا تقتضي
اشتراك الحكومات والمنظمات النقدية الدولية . فمن المستحيل أن نتخيل إيجاد حل
لا يتفاوض بشأنه سوى البلد ان المدبنة والبنوك الدائنة .

اننا في فنزويلا مع العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ، نشعر بالقلق العميق ازاء مشكلة الاتجار بالمخدرات ، والاستخدام غير القانوني للعقاقير ، التي اتخذت أبعادا خطيرة في العديد من البلدان في السنوات الأخيرة . ان اتساع هذه المشكلة وتضخمها حول تجارة المخدرات الى كارثة اجتماعية لا بد من مواجهتها بعزم وشجاعة على كل المستويات ، وبكل الوسائل المتاحة لنا - سواء كانت عامة أو خاصة ، وطمس المستويين الوطني والدولي .

ان تجارة المخدرات لا تعترف بالحدود ، ولا تتوقف لأي سبب من هذه الحدود . ان أهدافها مباشرة ورهيبية . فهي تذهب الى حد محاولة زعزعة استقرار الحكومات عن طريق الفساد باستخدام كل أنواع العناصر الاجرامية ، وربطها في شبكة معقدة من العطلات والمؤامرات التي تشمل كل مستويات المجتمع بدءا بالمخربين من اليسار واليمين ، مارة بأكثر المواطنين غنى وأشد هم فقرا ، وتضرب بصميم الحياة العامة ذاته . فهي تجارة لا تبالي بشيء ولا حدود تغلغلها - والذي قد بلغ أبعادا جعلتنا نعلن في كيتو مؤخرا أن تجارة المخدرات أصبحت لا تمثل فحسب خطرا على سيادة العديد من البلدان وأمنها الوطني - ولكنها تتحول أيضا الى عامل خطير في النزاعات الدولية .

اننا نؤمن ايمانا راسخا بأنه من أجل اقتلاع هذه المحنة من جذورها والتخلص من ويلاتها ، لا بد لنا أن نتوجه مباشرة الى المصدر ، الى الأماكن التي تزرع فيها هذه المنتجات وتصنع ، وبالتالي نستطيع أن نعزز اجراء حاسما نتخذه في مراكز الاستهلاك الرئيسية .

ان الحكومات لم يعد في استطاعتها أن تعتبر هذه المشكلة مجرد مشكلة سياسية أو مشكلة تتعلق بالصحة العامة تقتصر على دولة معينة . لقد حان الوقت للاعتراف بأنها مشكلة دولية ، ذات آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية واسعة النطاق . ومنذ أصبحت رئيسا لفنزويلا فقد أوليت اهتماما خاصا لهذه المشكلة ، فهو صفي طبيبا وقائدا سياسيا ، فاني أنهم آثارها المدمرة ، وعواقبها الاجتماعية ، وتأثيرها

على الشباب ، وهو أعظم الموارد الطبيعية . لقد أعلنت مؤخرا في بلدى القانون الأساسى للمخدرات والمؤثرات العقلية ، الذى يوضح تماما عزم حكومتى الأكيد على مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة في كل قطاعات بلدنا .

ان التدابير الداخلية التى نعتدها ، سوف تكون بالطبع غير كافية اذا لم نعتد على الليات دولية مناسبة تسهل التعاون اللازم لمكافحة هذه المشكلة الضخمة بصورة كافية وطنى الصعيد الدولى ، ان أنها مشكلة تنكسر أبسط حقوق الانسان الأساسية . وهذا هو السبب الذى من أجله تلتزم فنزويلا ، على المستويين الوطنى والدولى ، ببذل كسل مساعيها بقوة في هذا الاتجاه . وفي هذا المقام فقد اقترحنا أن تنظر الامم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى في انشاء صندوق خاص لتقديم المعونة بطريقة كافية ومرة الى البلدان النامية التى تتأثر بتجارة المخدرات . وقد ورد هذا الاقتراح في اعلان كيتو تجارة المخدرات . ويوضح هذا الاعلان قرار المجتمع الدولى بأن تعتبر كسل الأنشطة التى تتعلق بتجارة المخدرات غير المشروعة جريمة دولية ضد الانسانية .

ويراودني الأمل بأن تتيح هذه الجمعية العامة فرصة مناسبة للنظر بعمق فسي هذه المشكلة الخطيرة . انها تتطلب مواجهة حاسمة ولا يمكن القضاء عليها الا عن طريق التزام واضح وصريح باتخاذ اجراء متعدد الأطراف .

ان فنزويلا مستعدة لتقديم مساهماتها في كل مجالات العمل الضرورى فتجارة المخدرات تعبر حدودا جديدة يوما بعد يوم . وليست هناك أمة في هذا العالم تستطيع بمفردها القضاء على هذه المشكلة السياسية والاجتماعية الخطيرة التى تشكلها تجارة المخدرات .

ونحن في فنزويلا لسنا بمنأى عن آثار الأزمات التى تحل بعالمنا اليوم - ولا أشير فقط الى الاضطرابات الاقتصادية والنزاعات السياسية ، فهذه ليست الا مظهر واحد من نتائج انهيار القيم الاخلاقية في عالم اليوم .

وليس هناك شك في رأيي - وقد قال هذا آخرون قبلي - في أنه خلال العقود الأخيرة الماضية ، عندما انتصر الانسان تقنيا وطمحا ، كان هذا مصحوبا بضمف الروابط الاخلاقية والروحية التي يؤمن بها ، والتي تعطي معنى للفرح والسعادة والحياة والموت . وبينما يتغشى هذا الشعور بالعجز وينمو في العالم النامي ، فان شعرا - ورا بالارتباك والحيرة والتغرب والبعث عن أبسط المباحج الاساسية في الحياة ، أدى أيضا الى نتائج مأساوية في بلادنا . أما التعويض المادي ، الذي يعتبره الآخرون تعويضا عن الفراغ النسبي الذي يشعرون به في حياتهم لخلو حياتهم من أى بهجة . فلا يفيد الا في اشغال الخلافات الاجتماعية الحادة التي تستمر في مجتمعاتنا . وعلاوة على ذلك فان هذا الشعور يزد من سوء التفاهم الذي يوجد حاليا بين الامم الغتية التي تحاول باستمرار ان يتفهمها الآخرون ، وبين تلك البلدان التي لا تزال لها اليد الطولى في الشؤون العالمية . كيف نضم ، دون معاناة أو ألم ، بلدان العالم الثالث في خضم الحياة المعاصرة ؟ كيف نعمل على التقليل الى الحد الأدنى من الشواغل المعنوية والروحية والآلام التي تواكب هذا التغيير ؟ اننا نستطيع بل ويجب علينا أن نساهم في بناء حضارة أكثر ايجابية وأكثر اشراقا .

ان التقدم في كل مجالات الجهود الانسانية كان دائما عاجزا عن تحقيق الاحلام الكبيرة التي ألهمت منذ قديم الأزل آمال الانسانية واحلامها . واذنا تمكنا من تقصي آراء الرجال والنساء في كل انحاء العالم ، سنجد دون شك ان الغالبية العظمى تدين المواجهة التي تقسم المجتمع العالمي اليوم . ان قطبي القوة اللذين يحاولان تقسيم العالم بينهما ليسا الا مظهرين من مظاهر الافلاس الاخلاقي في عصرنا هذا . و مرة أخرى ، فان شهوة السلطة وهي أقدم الفرائز البشرية وأقواها - كانت دائما تستر وراء ثوب عقيدة ، وتعود على العالم برسالتها الابدية للمبؤس والشك .

لقد افترض فيلسوف في القرن التاسع عشر ان أسعد فترات البشرية كانت صفحات خالية في كتاب الحياة ، وبعبارة أخرى ، فترات لم تبذل فيها أنشطة خلاقة أو بحوث

مكتفة . ولكننا اليوم لا نعيش في تلك الفترة السعيدة وبالتالي ، فان طريقنا على الأرض لا يمكن ان يكون صفحة خالية أخرى . فان مشاكل المستقبل الكبيرة تعترض طريقنا بمخاطرها الضخمة ، وبامكاناتها ووعودها . وليس علينا الا ان نختار تلك الطرق التي تؤدي بنا الى عملية صنع قرارات صريحة وخلاقة في سعينا من أجل ايجاد الحلول السليمة في وقتنا هذا ، والتي سوف لا تعتبر بأى حال من الاحوال أسعد الفترات في تاريخ البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، أشكر رئيس جمهورية فنزويلا على بيانه الهام الذي ألقاه الآن .

اصطحاب السيد هايس لوسينشي ، رئيس جمهورية فنزويلا خارج قاعة

الجمعية العامة .

بند جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أذكر الممثلين بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة يوم الجمعة الموافق ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، والقاضي بحظر ممارسة الاعراب عن التهانسي في قاعة الجمعية العامة بعد ادلاء أى من المتكلمين ببيانه . واسمحوا لي أن أضيف انني أعتزم اعتزاما راسخا أن أتأكد من تطبيق ذاك المقرر تطبيقا صارما وبصورة دائمة انصافا لجميع الوفود . وأود أن أناشد جميع الاعضاء أن يمدوا يد التعاون في تطبيق هذا المقرر الصريح للجمعية العامة .

السيد فايرنين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي - سيادة الرئيس - أن أبدأ بتهنئتكم على انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . ان فنلندا تقيم علاقات طيبة مع بلادكم ، بل وقد طورت معها تعاوننا وثيقا . ان خبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية ولا سيما في شؤون الامم المتحدة انما تجعلكم مؤهلين بصفة خاصة لقيادة هذه الجمعية في مداولاتها . وأعرب لكم عن أطيب تمنياتي بالنجاح في المهمة الصعبة الطقاة على عاتقكم . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن آيات شكرى لرئيس الدورة السابقة السيد خورخي ايويكا ، الذي اضطلع بدوره بجدارة باسم الجمعية العامة .

ومن دواعي سرورى الخاص أن أشيد بالأمين العام الذى ندين بالكثير لمكانته وروحته القيادية .

كما أود أيضا أن أعرب عن الترحيب الحار ببروني دار السلام ، العضوال ١٥٩ لمنظمتنا .

ان الوضع العالمى لا يزال على ما هو عليه ، ولم يتجه نحو الأفضل ، وخصائصه عديدة ألا وهي : ريبة متزايدة - بل وعداء - في العلاقات الدولية ؛ تصاعد في سباق

التسلح وأزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية معلقة ، واختصار ، فان عالمنا عالم صراع ومجابهة لا عالم حوار وتعاون .

ان الأمم المتحدة يجب أن تظل الأداة الرئيسية لصيانة السلم الدولي . ويجب أن توفر الأمن الجماعي بموجب الميثاق ، كما يتعين عليها أن تساعد في حل النزاعات والصراعات الدولية ؟ وعليها أيضا أن تعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وأن تنهض بحقوق الانسان . ان الأمم المتحدة منظمة مؤلفة من دول ذات سيادة لكل منها احتياجات شروعة للأمن والرفاهية . وهي أيضا منظمة للتكافل والمسؤولية المشتركة . وكما أعلن رئيس جمهورية فنلندا الدكتور مونو كوفيستو ، في هذه القاعة في العام الماضي ، تلتزم فنلندا التزاما لا لبس فيه بالاضطلاع بنصيحتها في تلك المسؤولية .

أما فيما يتعلق بمسائل الأمن ، تسعى الدول سعيا متزايدا لتأمين أمنها من جانب واحد وذلك بزيادة التسلح ان ينظر الى الأمن من منظور العلاقات القائمة على العداء المحتمل . ولا ينجم عن ذلك سوى تصور الأخطار وزيادة حدة التوترات واستمرار سباق التسلح . لقد اصبح سباق التسلح ، ولا سيما في المجال النووي ، مصدرا من مصادر عدم الأمن للجميع . كما يشير الخطر النووي قلنا جميعا . لذا ، يتعين على العالم أن يلتزم سبلا أخرى للنهوض بالأمن بتطوير عنصره التعاوني واكتساب الامن عن طريق تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، وبناء العلاقات بالثقة والتفاهم المتبادل .

ان سجل جهود نزع السلاح على مر السنوات القليلة الماضية ، سجل يبعث على خيبة الامل ، بل انه مثير للانعساج ، وتحول الحقائق السياسية دون احراز أي تقدم . ومع ذلك ، ففي مناخ يتسم بالمواجهة ، تكتسي الجهود المعقودة على التفاوض أهمية خاصة . وقد لا تغير هذه الجهود مجرى الأحداث بين عشية وضحاها ، لكنها تشهد على الحاجة الى التوفيق والتعاون .

ان جميع الدول الاعضاء تتحمل مسؤوليات في مجال نزع السلاح ، لكن من حق العالم أن يتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية - وهي التي تتحمل المسؤولية الأساسية في هذا المجال - أن تقوم بعمل حاسم لوقف تكدس الاسلحة وعكس اتجاهه . ان الحيلولة دون وقوع حرب نووية ، وكبح جماح انتشار الاسلحة النووية ، والحسد من الترسانات النووية وتخفيضها ؛ وحظر الاسلحة الكيميائية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، كلها لا تزال مسائل ذات أولويات على جدول الاعمال الدولي .

ولا بد أيضا من بذل الجهود صوب تحديد الاسلحة ونزع السلاح على الصعيد الاقليمي . وينبغي ان تهدف هذه الجهود الى تحسين الاستقرار والأمن ، وأن تسهم في بلوغ الهدف النهائي ألا وهو نزع السلاح العام الكامل . وتهتم الحكومة الفنلندية اهتماما خاصا بالنهوض بانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، وقد تقدمت بمقترحات لانشاء منطقة من هذا النوع في منطقة الشمال الأوروبي .

هناك طرق لتعزيز العنصر التعاوني للأمن ، أي أمن المسؤولية المشتركة ويجب ان يكون المنطلق الاساسي هو عدم استخدام الاسلحة النووية تحت اي ظرف مسن الظروف . ان في تحسين العلاقات وتحقيق الاستقرار في ميدان الامن مصلحة للجميع . كما ان في تلافي الحروب العرضية والتحكم في الازمات مصلحة للجميع ايضا ولا بد من بذل جهود حقيقية لتحويل هذه المصلحة الى التزام .

وسيتم خلال العام القادم استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهذه المعاهدة لاتزال من أهم المنجزات في ميدان نزع السلاح . ولا بد للمؤتمر الاستعراضي المقبل ان يحرز تقدما في تعزيز نظام عدم الانتشار ، وفي تيسير التعاون الدولي في ميدان استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية . فباطظار التزام بنزع السلاح النووي ، واحراز تقدم ملموس صوب حظر شامل للتجارب النووية ، يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تساهم ، بدورها ، في انجاح المؤتمر .

وفي أوروبا ، حيث يتبدى بصورة ملحوظة التوتر بين الشرق والغرب ، وحيث يشتد تركيز الأسلحة ، وحيث لا يزال تكديس الأسلحة مستمرا دون هوادة ، هناك حاجة ماسة الى جهود تعاونية . والعنصر الأساسي يكمن في بناء الثقة فيما بين الدول المسؤولة عن الأمن في أوروبا . وفي استوكهولم شرع هذا العام في جهـد لبناء الثقة . وينبغي لمؤتمر ستوكهولم أن يشرع في أسرع وقت ممكن في عقد مفاوضات مضمونية بشأن تدابير بناء الثقة وبناء الأمن . وتأمل فنلندا ان يؤدي هذا المسعى وغيره من المساعي ، داخل اطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الى تنفيذ أفضل للوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، واحراز تقدم ملموس يعود بالفائدة على شعوب أوروبا وعلى العالم بأسره .

وهناك مجالات ومسائل أخرى تؤثر على حياة ورفاهة الملايين ، ويتعين علينا اظهار المسؤولية المشتركة ازاءها . ان زيادة حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا أصبحت محط اهتمام المجتمع الدولي ؛ وقد تفشت المجاعات والحرمان في عدد كبير من الدول الافريقية . ولحق ضرر كبير بالبلدان شبه الصحراوية من جراء الجفاف المستمر . ان الاضطرابات الاجتماعية الداخلية المقترنة بانكماش الاقتصاد الدولي قد عجلت باستنزاف الاقتصادات الضعيفة لتلك المجتمعات . ولا تزال مشكلة اللاجئين الناجمة عن الصراعات والاضطرابات السياسية تزيد من هذه المحنة . وفي الوقت الحالي هناك ما يزيد على ١٥٠ مليون نسمة في تلك القارة يواجهون الجوع

وسوء التغذية . ومن الواضح ان محنة افريقيا تفوق التجارب السابقة التي شهدتها تلك القارة . وكما قال الأمين العام :

" ان الحقيقة الأساسية هي ان افريقيا تخوض كفاحا من أجل البقاء الاقتصادي " .

ان الحالة خطيرة لكنها ليست حالة ميثوس منها . اذ ان هناك سببلا ووسائل يمكن من خلالها معالجة الأسباب الكامنة وراء النكبة الحالية ؛ ان المسؤولية عن انتهاء الازمة الاقتصادية الاجتماعية الراهنة في افريقيا تقع بالدرجة الأولى على عاتق الحكومات الافريقية انفسها . اننا نقدر الجهود التي بذلتها بالفعل الحكومات الافريقية ، ونحثها على اتخاذ تدابير لعكس هذه الاتجاهات السلبية . ولكن في الوقت نفسه لا يمكن للمجتمع الدولي ان يتصل من مسؤوليته عن دعم الجهود الوطنية المكثفة التي تبذلها البلدان النامية ، لاسيما في القطاع الزراعي . فزيادة المعونة وتحسينها وغير ذلك من تدابير الدعم امور ضرورية ولازمة . وفي هذا الصدد ، نرحب بمبادرات الأمين العام والمنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة الرامية الى تكثيف برامجها في افريقيا ونؤيدها . ان حكومة فنلندا من جانبها ، تقدم ما يزيد على ٥٠ في المائة من معونتها الثنائية الى افريقيا .

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة بقلق متزايد الطريقة التي فشلت فيها المرة تلو الأخرى الجهود الرامية الى استخدام الامم المتحدة بوصفها محفلا للتفاوض بشأن المشاكل الاقتصادية العالمية . ولا يكفي أن نشير الى العوامل التي ساهمت في اضمحلال صداقية المنظمة . ولدينا مسؤولية مشتركة عن انجاح عمل المنظمة وذلك بالتصدي سويا لمواطني القصور ، ومثال على ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهو أحد الأجهزة الرئيسية الستة في الامم المتحدة . فبموجب الميثاق ينبغي للمجلس ان يقدم الدفعة السياسية للمفاوضات الاقتصادية في جميع أجهزة منظومة الامم المتحدة . وينبغي له أيضا ان ينسق الأنشطة المضطلع بها في منظومة

الأمم المتحدة في القطاعات المتزايدة التكافل . ونحن نعلم جميعا ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يقوم بهذه المهمة في الوقت الحالي .
 وثمة مثال آخر في هذا الميدان ، ألا وهو فشل المجتمع الدولي في الشروع في المفاوضات الشاملة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية تحت رعاية الأمم المتحدة . واليوم يبدو واننا نبتعد عن هذا الهدف اكثر مما كنا عليه قبل خمس سنوات . ولا ينبغي ان ننحو باللائمة على المؤسسة بسبب هذه الحالة . ان المسؤولية تقع على عاتقنا نحن أعضاء هذه المنظمة . ان الأمر يتطلب اتخاذ مواقف أكثر تطورا ازاء مهمة الشروع في المفاوضات الشاملة سواء في الشمال أو في الجنوب اذا ما اردنا ان نحرز تقدما في هذا المسعى .

وعلى الرغم من اوجه القصور وخيبة الأمل هذه ، لا ينبغي لنا ان ننسى ان المسؤولية المشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي تتجلى في ميدان الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية . ان صناديق الأمم المتحدة الانمائية تمثل اسهاما ملحوظا في تحسين اوضاع معيشة الشعوب في جميع ارجاء العالم النامي . وتتمتع برامج الأمم المتحدة التنفيذية حقا بتأييد المجتمع الدولي على الرغم من ان معدلات النمو المخطط لهذه البرامج لم تتحقق ، وأثرت عليها أسعار الصرف المتذبذبة بصورة سلبية .

وكجزء من الجهود الرامية الى التوصل الى نسبة ٧.٢ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية المستهدفة بحلول نهاية العقد ، ستواصل فنلندا زيادة دعمها للأنشطة الانمائية المتعددة الأطراف ، والبرامج الدولية للاغاثة الانسانية . وسنولي اهتماما خاصا للاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نموا .

وفي هذا السياق أود ان اشير الى ان حكومتي ترحب بالمعهد العالمي للبحوث الاقتصادية الانمائية الذي انشئ حديثا في هلسنكي . ونأمل ان يحقق

هذا المعهد ، وهو أول معهد ابحاث ينتسب الى جامعة الأمم المتحدة ، توقعات المجتمع الدولي بعمده بزخم جديد وأفكار جديدة في هذا المجال الحيوى من مجالات البحث .

ويتحمل اعضاء الأمم المتحدة مسؤولية مشتركة تتجاوز الحاجات الماسية الراهنة . ان ما نقوم به الآن — وما لا نقوم به الآن — سيرك أثرا على مستقبلنا وعلى مستقبل اطفالنا . وان الادراك العام لمتطلبات البيئة آخذ في الانتشار .

ان الشبيبة بوجه خاص تعلم أنه يوجد ترابط بين احتياجات التنمية الاقتصادية ، وموارد الأرض ، وبيئة الكائن البشرى ، وان نظمتا البيئية كل متكامل . هذه المشاكل لا يمكن حلها بنجاح من جانب أية أمة تعمل بمفردها . ولا بد أن يعالجها المجتمع الدولي بأسره .

وترتبط حقوق الانسان ارتباطا وثيقا بالسلم والأمن والرخاء في العالم . ان أحد المجالات التي تهتم بها الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء فيها بصورة حيوية هو الحاجة الى حماية حقوق الانسان والحريات الأساسية والنهوض بها ، ولا بد من الاعتراف بأن الأمم المتحدة وأعضاءها قد أحرزوا تقدما كبيرا في هذا الميدان ، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أو مكافحة العنصرية أو التنمية العامة للمصك الدولي لحقوق الانسان . ان عملية تطوير قواعد دولية جديدة في مجال حقوق الانسان مازالت مستمرة . وأود أن أشير على وجه الخصوص الى مشروع اتفاقية مناهضة التعذيب ، التي تأمل حكومتي أن تعتمد الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن . ومن الناحية الأخرى مازالت حقوق الانسان موضع تجاهل واسع النطاق ، ومازالت الحريات الأساسية يجرى تجاهلها في أجزاء كثيرة من العالم ، ومازلنا نشهد الاعتقالات التي لا مبرر لها والتعذيب والاعدام التعسفي والتعصب الديني والاضطهاد السياسي * .

ان استعراض تنفيذ حقوق الانسان المعتمدة دوليا هو مهمة أساسية للأمم المتحدة . ومن المهم تعزيز دور الأمم المتحدة وتطويره في هذا المجال . وفي هذا السياق أناشد جميع الحكومات أن تقدم تعاونها البناء والكامل لهيئات الأمم المتحدة المختصة بغية ضمان تمتع جميع الأفراد بحقوق الانسان والحريات الأساسية تمتعا كاملا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد وصي الدين (بنغلاديش) .

ان مكافحة المجاعة والجهل والفقر والتخلف ، والنهوض بالرفاهية والمستقبل الآمن للبشرية يعدان مسؤولية مشتركة لأعضاء هذه المنظمة . ولنا أمل أن يساعدنا الاعتراف بهذه المهمة المشتركة على ايجاد السبيل الذي يعود بنا الى التعاون والتوفيق حتى في الميدان السياسي حيث يتعين علينا أن نقوم بالكثير في الوقت الحالي . ان بلدان الشمال اذ تؤكد دعمها القوي للأمم المتحدة ، وللتدابير الهادفة الى التسوية السلمية للمنازعات الدولية وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، قد درست في السنوات الأخيرة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الأمم المتحدة . وترتبط مساعي بلدان الشمال في هذا الميدان ارتباطا وثيقا بتقارير الأمين العام عن عمل المنظمة . ان المشاكل التي تواجهنا وتواجه الأمم المتحدة لا يمكن التصدي لها بفعالية الا عن طريق التعاون الدولي الوثيق ، وبالتصميم والصبر الضروريين .

ان بلدان الشمال قد أكدت تأكيدا خاصا على عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم بوصفها أحد الأدوات العملية التي استخدمتها الأمم المتحدة استخداما ناجحا . وتعلق فنلندا أهمية كبرى على هذه الوظائف ، ولديها اليوم قوات ومراقبون في جميع عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم . وتعتبر هذه العمليات طريقة هامة لتتيح للدول الأعضاء ، بما فيها الدول الصغيرة ، أن تسهم على نحو فعال في المهمة الجماعية لحفظ السلم وارساء قواعده .

وفي هذا العام ناقشت المنظمة ، ولاسيما مجلس الأمن ، الحالات التي تهدد السلم والأمن الدوليين والاقليميين في مختلف أجزاء العالم . ولقد استطاع المجلس ، في معظم الحالات ، التوصل الى قرار بشأن هذه المسألة . وما نفتقر اليه هو الارادة المعقودة على تنفيذ هذه القرارات . اننا نشاطر الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه في تقريره عن عمل المنظمة ، بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يتغاضى عن تجاهل جميع هذه القرارات تقريبا من جانب الأطراف المعنية في المنازعات .

ونرى أن المبادئ الأساسية للتوصل الى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط

مازالت ثابتة .

ويكمن مفتاح الموقف في النزاع العربي الاسرائيلي . وبالإضافة الى التطورات الأخرى في المنطقة يمثل هذا النزاع أكثر الأخطار المحدقة بالسلم والأمن استمرارا ، ليس في المنطقة ذاتها فحسب بل في العالم أجمع . ان الأهمية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة تتجاوز الحدود الإقليمية للنزاع .

ولابد أن تستند التسوية الشاملة للنزاع على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ولهذا يجب على اسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية التي تحتلها منذ ١٩٦٧ . ان الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر لا يمكن السماح به . ولا بد من ضمان حق اسرائيل وكل الدول الأخرى في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها . وعلاوة على ذلك لابد من التكفل بالحقوق المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في تقرير المصير الوطني . ويفترض هذا مسبقا حق الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها أهم ممثل لتطلعاتهم الوطنية ، في الاشتراك في المفاوضات بشأن مستقبلهم ، في اطار الحل الشامل للنزاع .

ومن وجهة النظر الداخلية يبدو أن الحالة في لبنان قد تحسنت رغم أن مشاكل كثيرة مازالت دون حل . ونأمل ألا تفشل المصالحة الوطنية . ان وحدة أراضي وسيادة لبنان واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا لابد أن تحظى بالاحترام الصارم .

ان الحرب بين ايران والعراق قد دخلت عامها الخامس . وبلغت الخسائر في الأرواح البشرية وتبديد الموارد أبعادا مذهلة . وترحب حكومتي وتدعم جميع جهود الوساطة التي قد تسهم في تحقيق تسوية سلمية للحرب .

ان الأمم المتحدة على مدى عشرين سنة ، مافتتحت تبذل جهودا حثيثة لتحقيق استقلال ناميبيا . واليوم تبدو آفاق الحل آخذة في التحسن مرة أخرى . ولقد أبدت دول المواجهة بالاشتراك مع سوابوروحا بناءة لايجاد سبل جديدة للحوار بين الأطراف . ومازال قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس لحل مسألة ناميبيا . ولا ترى حكومة فنلندا سببا وجيها لتأخير تنفيذه . ان أى حل سياسي يجب أن يقوم على اجراء

انتخابات حرة ونزيهة . وفي عملية الاستقلال ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التام
رغبات الشعب الناميبي . والأمم المتحدة ، بما لها من مسؤولية خاصة تجاه ناميبيا ،
يجب أن تواصل الضغط على جنوب افريقيا لتضمن تحقيق استقلال ناميبيا دون ابطاء .

وفي جنوب افريقيا مازال نظام الفصل العنصرى على حاله بصورة أساسية . وقد لاحظ هذا مجلس الأمن الذى رفض بشدة مؤخرا بعض التعديلات السطحية في النظام ، واعتبرها لاغية وباطلة . وتدين فنلندا ادانة لا لبس فيها نظام الفصل العنصرى بوصفه انتهاكا بغضنا لحقوق الانسان . ولا تزال هناك حاجة الى ممارسة ضغط دولي متضافر على جنوب افريقيا لحملها على تغيير سياساتها . ولا يمكن أن يكون هناك حل وسط بشأن مبدأ المساواة بين جميع البشر ، أو بشأن ضرورة التقيد بهذا المبدأ عمليا . ولهذا يجب على مجلس الأمن أن يواصل دراسة التدابير الرامية الى تكثيف الضغط على جنوب افريقيا توخيا للتغيير .

ان الحالة في امريكا الوسطى مازالت خطيرة . وتعتقد فنلندا أن الحاصل لمشاكل هذه المنطقة تكمن في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وينبغي أن تتاح لدول المنطقة ذاتها فرصة لحل مشاكلها بمنأى عن أى تدخل خارجي . وتحقيقا لهذا الغرض تؤيد فنلندا جهود مجموعة الكونتا دورا من أجل حل شامل سلمي .

ان الأمم المتحدة محفل تسهم فيه جميع الدول في تعزيز السلام والأمن والرفاهية في العالم . وينبغي لكل الدول ، كبيرها وصغيرها ، أن تشترك في هذا الجهد . بيد أنه لدى السعي لتحقيق هذه الغايات ، فان الدول ليس عليها فحسب أن تضطلع بدورها بصفقتها أعضاء في هذه المنظمة العالمية ، أى الأمم المتحدة ، بل عليها أيضا أن تضطلع بمسؤولية عن السلام والأمن في المناطق التي تنتمي اليها . ان فنلندا تقيم علاقات مستقرة وودية مع جميع جيرانها وتتعاون معها تعاوننا مشرا . وهي تنأى بنفسها عن تضارب المصالح بين الدول الكبرى . وتقيم وتطوّر علاقات ودية مع جميع الدول . ان فنلندا تنتهج سياسة الحياد . وتسعى الى النهوض بالجهود الرامية الى تحقيق السلام والاستقرار في منطقة الشمال الأوروبي ، والرامية الى تحقيق الأمن والتعاون في أوروبا وفي العالم قاطبة .

لقد انقضت الايام التي كان يمكن فيها لدولة ان تنتهج سياسة مستقلة عن جميع الدول الاخرى . اننا نعيش في عالم مختلف ، عالم يتسم بمسؤوليات أوسع نطاقا ، وأكثر تعقيدا وأكبر تحديا . وهي مسؤوليات مشتركة لا بد من اقتسامها بغية ضمان السلم والرخاء لجميع شعوب العالم قاطبة .

السيد بارى (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنى أن

أخاطب الجمعية العامة باسم الاتحاد الاقتصادى الاوروبى والدول العشر الاعضاء فيه . وبهذه الصفة يسرني بوجه خاص أن أنقل اليكم ، سيدى الرئيس ، خالص تهنئتي بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة . واننى لعلنى ثقة من أنكم بخبرتكم الواسعة فى شؤون الامم المتحدة ، ومهارتكم الشخصية سوف تضطلعون بنجاح فى المهام الهامة والصعبة التي تنتظرنا .

أود أيضا أن أنقل تقدير الاتحاد الى الرئيس السابق ، على ادارته التي اتسمت بالكفاءة والمهارة لمداولات الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة . كما تود الدول الأعضاء العشر فى الاتحاد الاقتصادى الاوروبى ان تشيد بالامين العام لجهوده المتفانية أثناء العام الماضى خدمة للامم المتحدة ولقضية السلم .

وختاما اود أن أتقدم بأحر التهانى لاحدث الاعضاء فى منظمنا برونى دار السلام . ان الامم المتحدة قد ناهزت عامها الاربعين . والاتحاد الاوروبى يصفرها بعشر سنوات . ولقد ولدت كل من المنظمتين من نفس التجربة - الامم ودمار الحرب العالمية الثانية ، ولكليهما هدف جوهرى مشترك ، ألا وهو منع اندلاع الحرب مرة أخرى . ومن استعراض الحالة الدولية فى الاربعين سنة الماضية ، يمكننا أن نشعر بالارتياح ازا حقيقة ان قارة اوروبيا قد نجت من حرب أخرى واسعة النطاق ، وان العالم قد تفادى حربا شاملة يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على مستقبل البشرية فى العصر النووى . ولكن ارتياحنا يقلل منه ادراكنا انه على الرغم من تفادى الحرب الشاملة فان الملايين قد فنوا فى الحروب الاقليمية والنزاعات المحلية . وهناك الملايين الذين لا يزالون يعانون فى ظل أنظمة القمع والطغيان . ونسى

عالم ثرى ومتقدم علميا لا يزال الملايين من اخواننا البشر يتعرضون للفقر وسوء التغذية والمرض. وفيما يتجاوز هذه المظالم ، هناك أيضا الزيادة في التسلح التقليدى والنوى ، وعدم تحقيق النجاح في مجال تحديد الأسلحة وحالة العلاقات السياسية بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وبالرغم من ذلك هناك بعض العلامات المشجعة ، ولا سيما الاجتماع المقبل بين رئيس الولايات المتحدة ونائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الاتحاد السوفياتى . وفى هذا الصدد تشعر الدول العشر بالارتياح ازا* مضمون الخطاب الذى تقدم به الرئيس ريغان يوم أمس .

وبالرغم من هذه العلامات المشجعة فان المجتمع الدولى والدول العشر ما زالت تشعر بالقلق ازا* استمرار الاتجاهات السلبية في الحياة الدولية ، ولهذا السبب فانها ستأبر في جهودها لوقف هذه الاتجاهات وعكس مجراها . ان المبادئ التى يقوم عليها نهج الدول العشر ازا* المسائل الدولية مبادئ واضحة ويمكن تبينها ببساطة .

أولا ، نحن ملتزمون بالنهوض بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وبالتمسك بسما. ففي السنوات الاخيرة تعرض المجتمع الدولى لسلسلة من الازمات التى اختبرت ارادة هذه المنظمة وقدرتها على حفظ السلم وردع العدوان . وعلاوة على هذا ، فقد حل الجمود بعدد من المسائل الدولية والاقليمية ذات الاهمية الاساسية . ولم تستجب الامم المتحدة الى هذه التحديات بالشكل المرجو منها ، كما ان الدول الاعضاء لم تسع الى استخدام المنظمة كما ينبغى . والدول العشر من جانبها ستستمر في تعزيز الامم المتحدة التى ، بسبب طبيعتها العالمية ، تمثل محفلا فريدا لحل الصراعات . وسوف نستمر في دعم مساعى الامين العام من أجل زيادة فاعلية المنظمة وتحسين عملها .

والمجموعة الثانية من المبادئ التي ترتبط بالمجموعة الأولى ، تنبع من التزامنا بسيادة القانون وبالحوار في العلاقات الدولية . وان الاتحاد الأوروبي بحد ذاته بُني على هذه المبادئ . وتود الدول العشر أن ترى هذه المبادئ وقد طبقت بشكل أكثر تفصيلا وفعالية في جميع مجالات الحياة الدولية . وفي هذا الصدد ، نعتقد أن تجديد وتعميق الحوار السياسي بين الشرق والغرب يعدّان ضرورة ملحة - فهما ملحّان وضروريان بسبب المستوى المروع الذي وصلت اليه القوات العسكرية ؛ وملحّان وضروريان أيضا لمنع تحوّل الأخطاء غير المقصودة وسوء التفاهم في الأماكن الحساسة في العالم الى أزمات دولية . واننا مستعدون لتوسيع الحوار والتعاون مع جميع الدول والمجموعات الاقليمية .

ثالثا ، تسلّم الدول العشر بحق جميع الدول في الأمن والاستقلال وتقرير المصير وتحترم هذا الحق . ان هذه المبادئ التي استرشد بها عمل الأمم المتحدة منذ انشائها ذات أهمية مركزية في نهج الدول العشر لحل المسائل الدولية . واننا نعتقد ان جميع الدول ينبغي أن يسمح لها بتنمية مواردها البشرية والطبيعية دون التعرّض لتهديد خارجي ، ووفقا لتاريخها وتقاليدها ، ودون التدخل في شؤونها الداخلية .

رابعا ، تؤمن الدول العشر بالأهمية الأساسية لحقوق الانسان وبالحاجة الى أن تقوم الدول باحترام حقوق الانسان ومعاييرها المتفق عليها دوليا ، بالأقوال والأفعال . وسأزيد في الكلام عن حقوق الانسان في مرحلة لاحقة من كلمتي ، ولكني أود في هذه اللحظة أن أؤكد أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لا ينبغي بل لا يمكن أن تستند اليه الدول لتجاهل القلق الدولي ازاء انتهاكات حقوق الانسان في أراضيها أو لرفض ذلك القلق .

خامسا ، ان الاتحاد الأوروبي والدول العشر الأعضاء فيه ملتزمة بالنهوض بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي لكل الشعوب ، وبالعامل من أجل ازالة الفقر والجوع

والمرض من جميع أرجاء العالم ، وبتخفيف محنة الأشخاص المشردين . ونؤمن بأن الحوار والتعاون والمشاركة هي مفتاح النهوض بتنمية أكثر انصافا وتوازنا من شأنها أن تسهم بدورها ، بدرجة كبيرة ، في التقدم الاقتصادي للجميع .

ان المبادئ التي ذكرتها تعزز وتزيد من تماسك عمل الدول العشر بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه العالم اليوم .

وما من مجال تمس فيه الحاجة الى الحوار والتعاون بدرجة أكبر في مجال العلاقات بين الشرق والغرب . فقد تعرضت هذه العلاقات لضغوط كبيرة في العام الماضي . وان الدول العشر تأسف لذلك . وفي أوائل هذا العام أعلنت الدول العشر عن عزمها على مواصلة وزيادة مساهمتها في تحسين العلاقات بين الشرق والغرب . وناشدت الاتحاد السوفياتي التعاون في التقدم صوب الانفراج الحقيقي على أساس توازن القوات ، واحترام مصالح جميع الدول ، والتنفيذ الأمين لوثيقة هلسنكي الختامية من جميع جوانبها ، بما في ذلك الامتناع الفعال عن التهديد بالقوة وعن استخدامها . ونوهت في ذلك الصدد بموقفها ازاء التعزيز العسكري المستمر من جانب الاتحاد السوفياتي وازاء مسألة أفغانستان .

وتسعى الدول العشر الى ابقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة بغية الاسهام في تحسين العلاقات بين الشرق والغرب . وبالرغم من الصعوبات ، تستمر الدول العشر في جهودها الرامية الى ارساء هذه العلاقات على أساس أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ به . وستواصل العمل من أجل تقليل الريبة والسعي الى الحوار السياسي البناء الشامل مع الاتحاد السوفياتي وحلفائه في أوروبا الوسطى والشرقية . وستسعى حيثما أمكن الى تدعيم التعاون القائم مع كل من تلك البلدان . ولكن اذا اريد لجهود الدول العشر الرامية الى تحسين العلاقات بين الشرق والغرب أن تؤتي ثمارها ، يتوجب مضاهاتها بنفس الروح .

وتعلّق الدول العشر ، بصفتها بلدا انا أوروبية ، أهمية كبرى على عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا باعتباره محفلا للاتصال والتفاوض يعطي جميع الدول

المشتركة ، صغيرها وكبيرها ، امكانية الاسهام في الحوار بشأن المسائل ذات الأهمية الحيوية لها . وقد اكتست تلك العملية هذه السنة بعدا جديدا في مؤتمر استكهولم لتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا . وان التنفيذ الكامل لأحكام هلسنكي ومدريد من جانب جميع الدول المشتركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون سيساعد بشكل كبير على استعادة الثقة في العلاقات بين الشرق والغرب . ومن المقلق أن نلاحظ انه قد حدثت ، بعد اختتام مؤتمر مدريد بعام واحد ، وبعد أن تقرر عقد اجتماع للخبراء يُعنى باحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، منبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون ، في النصف الأول من العام القادم ، زيادة في حالات تجاهل فيها بعض الدول المشتركة الأحكام المتفق عليها في هلسنكي ومدريد في هذا الميدان ، بما في ذلك حرية العبادة .

وما فتئت الدول العشر تأمل في العودة الى علاقات طبيعية أفضل مع بولندا بقدر ما تسمح به التطورات الفعلية . وفي هذا الصدد رحبت الدول العشر بقرار العفو الذي أصدرته الحكومة البولندية في تموز/ يوليه الماضي . وتأمل الدول العشر أن تلحق السلطات البولندية بذلك القرار ، بروح المصالحة الوطنية والتسامح قرارات جديدة تهدف الى تلبية مطامح الشعب البولندي في الحوار والاصلاح ، كما تأمل في أن تنفذ بولندا جميع أحكام الوثيقة الختامية لهلسنكي والوثيقة الختامية لمدريد ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بحرية نقابات العمال .

وترى الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تحقيق اتفاقات متوازنة ويمكن التحقق منها لنزع السلاح والحد من الأسلحة ، علاوة على التنفيذ التام لهذه الاتفاقات ، مسألة ذات أهمية قصوى . وسنستمر في العمل من أجل تحقيق مثل هذه النتائج وفي تقديم دعونا لجهود الآخرين الرامية الى تحقيق تلك الاتفاقات . ان مشاكل التوصل الى اتفاقات فعالة بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح عويصة في كل الأوقات . وان السعي الى تحقيق هذه الاتفاقات يزداد صعوبة في

مناخ يتسم بالريبة والتوتر في العلاقات السياسية . وبالرغم من ذلك ، ليس هناك بديل للسعي المضني والمتسم بالعزم على طاولة التفاوض الى تحقيق نتائج ملموسة على شكل اتفاقات للحد من الأسلحة ونزع السلاح تكون مضمونية ومتوازنة ويمكن التحقق منها . وفي مجال نزع السلاح لا تكفي بيانات حسن النية ، وما التعهدات الاعلانية الا بدىلا هزيلا للتدابير المحددة الملموسة التي يمكن التحقق منها . واذا أخذنا في الاعتبار النمو المستمر في التسلح وبعض أوجه التقدم التقني المزعومة للاستقرار ، والآثار الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة المترتبة على سباق التسلح ، فسرى بوضوح ان لجميع البلدان ، بما فيها الحائزة على الأسلحة النووية ، مصلحة قوية مشتركة في اجراء مفاوضات بشأن تدابير فعالة للحد من الأسلحة ونزع السلاح تؤدي الى تحقيق الاستقرار في مستوى أخفض من القوات . وتشعر الدول العشر بعقيق الأسف لتعليق المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الأسلحة النووية الاستراتيجية العابرة للقارات والقوات النووية المتوسطة المدى . واننا نعتبر أن هذه المفاوضات الحاسمة الأهمية يجب أن تستأنف وأن تمضي بنشاط بغية تقلييل الأسلحة النووية الى أدنى مستوى ممكن .

وان التدابير الرامية الى كبح جماح سباق التسلح النووي وعكس اتجاهه ينبغي أن تكملها الجهود الرامية الى الإبقاء على فعالية نظام عدم الانتشار النووي وتوطيده لأنه خدم المجتمع الدولي خدمة طيبة منذ انشائه في الستينات . وفي هذا الصدد فان الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمنتمية الى مجموعة الدول العشر ستشارك مشاركة فعالة في المؤتمر الاستعراضي الثالث للمعاهدة في عام ١٩٨٥ من أجل التوصل الى نتائج ناجحة .

ان خطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي هو مبعث قلق عميق لأعضاء هذه المنظمة . وفي ضوء الحاجة الملحة للتوصل الى اتفاق لدرء هذا الخطر ، تشعر الدول العشر بالأسف لأن المحادثات الثنائية بين الدولتين الفضائيتين الرئيسيتين أي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، لم تبدأ حتى الآن . وتأمل الدول العشر بأن هذه المحادثات ستبدأ دون ابطاء . ومن ناحية أخرى ، فان تعدد وجهات النظر في مؤتمر نزع السلاح بشأن المسائل المتعلقة بمنع نشوء سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، يعتبر كذلك أمراً مرغوباً فيه .

وفي نفس الوقت ، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار الأوجه الأخرى لمعادلة نزع السلاح . فنزع الأسلحة التقليدية والحد من التسلح هما ضروريان أيضاً اذا كانت ثمة رغبة مشتركة في التوصل الى السلام والاستقرار . والقارة التي نعيش فيها ، نحن الأوروبيون ، تتضمن أكبر تركيز للأسلحة التقليدية في العالم . وهذا هو واحد من الأسباب الأساسية التي دعت الدول العشر الى السعي للتوصل الى اتفاق في المرحلة الأولى يهدف الى تحقيق الثقة والأمن ، وذلك حسبما جاء في ولاية المؤتمر المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا الذي بدأ أعماله في كانون الثاني /يناير الماضي . وسترمي هذه التدابير الى تقليل خطر المواجهة العسكرية في أوروبا ، وبالتالي ستمهد الطريق الى بلوغ مرحلة ثانية من المؤتمر حيث تستمر البلدان المشتركة في بذل جهودها لتحقيق الأمن ونزع السلاح في أوروبا ، خاصة في مجال تخفيضات التسلح .

ان الدول التي تشترك في مفاوضات فيينا بشأن تخفيض القوات المتبادلة والمتوازنة ، والتي هي من ضمن الدول العشر ، تعتبر أن تقديم اقتراح جديد في نيسان /ابريل الماضي يسعى لحل بعض المسائل الأساسية في هذه المفاوضات ، ينبغي أن يسمح بتحقيق تقدم حقيقي صوب ابرام اتفاقات لتخفيض الأسلحة التقليدية .

وستستمر الدول العشر في تأييد جهود نزع السلاح الملموسة والواقعية في المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف ألا وهو مؤتمر جنيف لنزع السلاح . ونحن نعلق أهمية خاصة على الاختتام الناجح للمفاوضات التي تدور في المؤتمر بشأن ابرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . وشاركت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية بنشاط في هذا العمل . وفي هذا الصدد ، نحن نرحب بالتطورات الايجابية التي حدثت هذا العام : فالولايات المتحدة قدمت مشروع اتفاقية لحظر هذه الأسلحة وقبل الاتحاد السوفياتي مبدأ التفتيش الميداني على تدمير مخزون الأسلحة الكيميائية . وبالرغم من أن هناك العديد من الخلافات الهامة التي ينبغي حلها ، تأمل الدول العشر أن يصير ممكنا التقدم باتجاه ابرام اتفاقية بشأن التخلص من الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر .

ان أهمية العلاقة بين نزع السلاح والتنمية قد تم التأكيد عليها في مداوات هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في هذا العام . وقد وافقت الهيئة على أن الاقتصاد العالمي ، ولاسيما اقتصاد البلدان النامية ، سيستفيد من الاجراءات الدولية الصحيحة التي تأخذ بعين الاعتبار العلاقة الوثيقة بين نزع السلاح والتنمية . وتأمل الدول العشر انه سيكون من الممكن أن يتم التوصل في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة الى قدر كبير من الاتفاق بشأن كيفية اعطاء تعبير مأموس عن هذه المسألة .

وتهتم الدول العشر اهتماما تاريخيا بالسلام والاستقرار في الشرق الأوسط . لقد تكلمنا بشكل مستمر بشأن مشاكل المنطقة وكيفية حلها حلا دائما وعادلا . وقد أسهمنا ، منفردين ومجتمعين ، في محاولات صنع السلام وصونه في الشرق الأوسط . ومن الصحيح هنا في مقر الأمم المتحدة أن نشير الى ما أولته المنظمة من عناية للمنطقة على مدى سنوات ، والى الخبرة التي اكتسبتها من هذه العناية . ويتعين على الأمم المتحدة لعب دور هام بغية ارساء أسس السلم وصيانته في الشرق الأوسط ، كما تستمر الدول العشر في تشجيع أنشطة الأمم المتحدة ودعمها تحقيقا لهذا الهدف .

ان الصراع والتوتر مازالا مستمرين في ثلاث مناطق على وجه الخصوص : بين اسرائيل والدول العربية وفي لبنان وفي الخليج . وكل نزاع أدى الى قدر كبير من المعاناة الانسانية والدمار . وكل منها يشكل أيضا تهديدا خطيرا على المنطقة وعلى السلم والاتساق الدوليين . والمجتمع الدولي ، خاصة عن طريق مجلس الأمن ، قد وضع في العديد من المرات خطوطا ارشادية لحل هذه المشاكل جزئيا أو كليا . وما هو مطلوب الآن هو تحريك الأطراف المعنية في كل قضية بدعم المجتمع الدولي ومساعدته للتفاوض بشأن حلول سلمية وفقا لهذه الخطوط الارشادية .

وفيما يتعاق بالصراع العربي الاسرائيلي ، فان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) قد وضعا المبادئ الأساسية لتسوية هذا الصراع . وتعتقد الدول العشر أن مثل هذه التسوية في جوهرها ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار حق كل الدول في الشرق الأوسط ، بما في ذلك اسرائيل ، في الوجود والأمن ، وكذلك حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بكل ما يعنيه ذلك .

ان التسوية السلمية تتطلب أن يعبر الشعب الفلسطيني تعبيرا مستقلا ومستمرًا عن ارادته ، وقد قالت الدول العشر مرارا بأن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي إشراكها في المفاوضات . أما حل المشاكل القائمة بين اسرائيل وجيرانها فينبغي أن يقوم على أساس المبادئ المقبولة على نطاق واسع في المجتمع الدولي ألا وهي عدم اللجوء الى استخدام القوة وعدم جواز حيازة الأراضي بالقوة أيضا . وبالنسبة للدول العشر ، هذا يعني انه وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يجب على اسرائيل أن تضع حدا للاحتلال الاقليمي الذي تبقي عليه منذ حرب العام ١٩٦٧ .

وحتى الآن ، بسبب الأحداث الحاصلة في الجانبين والتطورات في مناطق أخرى ، فقد توقفت المحاولات الرامية الى التوصل الى تسوية للصراع العربي الاسرائيلي وتأسف الدول العشر لهذا . فكل عام يمر دون حل يجعل التوصل اليه أكثر صعوبة ،

كما تصبح المواقف العدائية أكثر توطدا والمشاكل الناجمة عن الاحتلال الطويل الأمد أشد خطورة . وتستطيع الأطراف الخارجية ، بما فيها الدول العشر ، أن تضطلع بدور في تسهيل المفاوضات وفي دعم الخطوات البناءة التي تتخذها الأطراف . ولهذا ، ثمة عدد من المقترحات التي جرى طرحها ، ولا تزال مطروحة ، ويمكن أن تكون ذات فائدة للتسوية الشاملة . غير أنه ليس من الممكن التهرب من الحقيقة القائلة بأن الأطراف ذاتها ، أي إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين ، عليها أن تقبل ، عاجلا أو آجلا ، بوجود بعضها مع بعض وبحقوقها المشروعة . وتحث الدول العشر الأطراف المعنية على أن تتخذ خطوات في هذا الاتجاه . ونحن نعتقد أنه يمكن اتخاذ خطوة أولى من خلال نبذ جميع الأطراف لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها وكذلك أن تنبذ إسرائيل سياسة انشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة مما يتناقض مع القانون الدولي .

وترى الدول العشر أن التقدم الذي تم احرازه بشأن المصالحة الوطنية في لبنان في ظل حكومة رئيس الوزراء كرامي ، هي خطوة مشجعة وتستحق الدعم . لكن العنف لا يزال قائما والمشاكل الأساسية ينبغي تناولها اذا كان الهدف هو تحقيق دولة مستقلة ذات سيادة وتتمتع بوحدة اقليمية ، كما أكدت عليه الأمم المتحدة مرارا وأيدته الدول العشر .

لا تزال اسرائيل تحتل جزءاً كبيراً من البلد ، مما يسبب قدراً كبيراً من المعاناة البشرية والاختلال الاقتصادي في لبنان . وترى الدول العشرة أنه يتعين على اسرائيل أن تسحب قواتها وفقاً للنداء الصادر عن مجلس الأمن . وفي هذا الصدد ، نلاحظ أن رئيس وزراء اسرائيل الجديد ، في البيان الذي أدلى به أمام الكنيست ، ذكر أن أحد الأهداف الرئيسية للحكومة الجديدة هو الانسحاب المبكر للقوات الاسرائيلية من لبنان . وتعتقد الدول العشرة أن القوات الأجنبية الأخرى الموجودة فوق التراب اللبناني دون اذن من الحكومة يجب أن تسحب أيضاً . ان الدول العشرة التي يسهم بعضها في عمليات المراقبة وصيانة السلم في لبنان ، تؤكد من جديد على استعدادها لتقديم المساعدة لهذا البلد في احلال السلم والعودة الى الأحوال الطبيعية . وتنتهز هذه الفرصة لتعرب عن تقديرها لعمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي يستهدف تحقيق الانحطاط بولايتها ، ولجهودها الرامية الى الابقاء على ظروف مستقرة وحماية السكان في مناطق عملياتها . وهي تؤيد تجديد ولاية القوة في تشرين الأول / أكتوبر ، وتأمل أن يتم خلق ظروف تمكن القوة من تأدية مهامها على أتم وجه .

ان الدول العشرة تشعر بالقلق ازاء استمرار الصراع بين ايران والعراق والتوتر المتزايد الناجم عنه في منطقة الخليج . لقد وقعت خسارة كبيرة في الأرواح من الطرفين سواء من المتحاربين أو السكان المدنيين . وقد وقعت كذلك أضرار مادية هائلة . وتعرضت الملاحة في الخليج للهجمات ، بما في ذلك الحركة الملاحية من وإلى الدول التي ليست أطرافاً في الصراع . وما أثار قلقنا بصفة خاصة التقرير الذي قدمه في آذار / مارس من هذا العام فريق الخبراء الذي بعث به الأمين العام والذي أكد أنه قد تم استخدام الأسلحة الكيميائية في المناطق التي جرى تفتيشها في ايران . وتدين الدول العشرة بغير تحفظ أى استخدام للأسلحة الكيميائية ، وتأمل باخلاص ألا يجرى استخدامها بعد ذلك في هذا الصراع أو في غيره . اننا نناشد الطرفين الامتثال لبادئ وأحكام القانون الدولي الانساني فيما يتعلق بالصراعات المسلحة . لقد أكدنا لايران والعراق الأهمية التي نعلقها على

حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية ، ونذكر أن مجلس الأمن قد عالج هذه المسألة أكثر من مرة .

ومن الملاحظ بارتياح ، وطريقة أكثر ايجابية ، أن التعهد الذي التزمت به كل من ايران والعراق بعدم مهاجمة الأهداف المدنية لا يزال قائما بشكل مرض . اننا نهـنئ الأمين العام على تحقيقه لهذا الهدف وعلى عمله وعمل أفرقة المراقبة . وما يبـعث على التشجيع الاستعداد الخاص للتوصل الى حل وسط مما يؤدي الى تجنب السكان المدنيين مزيدا من المعاناة . وتم استخدام احدى الامكانيات التي قدّمها الأمم المتحدة . وتحث الدول العشر الجانبين على الاستمرار في هذه العملية التي تؤدي الى الوقف العام للأنشطة العسكرية ، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والنداءات العديدة التي تقدّم بها المجتمع الدولي . كما يجب أن تبدأ المفاوضات من أجل ايجاد حل سلمي ومشرف بالنسبة للجانبين . وقد عرض عدد كبير من الوسطاء تقديم مساعيهم الحميدة في هذا المجال . وتأمل الدول العشر أن تستمر وتتكثف هذه الجهود وكذلك جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، وهي على استعداد لتأييدها .

لا تزال الحالة السائدة في قبرص تشكّل قضية هامة تثير القلق الدولي . وتعرب الدول العشر مرة أخرى عن تأييدها غير المشروط لاستقلال قبرص وسيادتها وسلامتها الإقليمية ووحدتها ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وهي ، على وجه الخصوص ، تعيد تأكيد رفضها للاعلان الصادر في ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الذي يدعي انشاء دولة مستقلة داخل قبرص . وتأسف لأنه لم يتم سحب الاعلان ولا ما جرى من تبادل للسفراء بين تركيا وقادة القارصة الأتراك ، تجاهلا لقرارى مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) .

ان الدول العشر تعلق أهمية خاصة على مهمة المساعي الحميدة التي يخطـلـع بها الأمين العام ، وتطالب جميع المعنيين بالتعاون التام مع الأمين العام في جهوده الحالية الرامية الى عقد حوار بناء يهدف الى ايجاد حل عادل ودائم لمشاكل قبرص .

لقد مضت خمسة أعوام على التدخل العسكري السوفياتي في أفغانستان . ولا تزال أفغانستان مصدر قلق عميق للعالم بأكمله ، ولا تزال تؤثر تأثيرا خطيرا على استقرار المنطقة . والدول العشر تشعر بالقلق العميق ازا* استمرار احتلال هذا البلد المحايد وغير المنحاز بمهفة تقليدية وانتهاك استقلاله . ورغم النداءات المتكررة التي تقدم بها المجتمع الدولي باحترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ، يرفض الاتحاد السوفياتي أن يصفسي الى هذه النداءات وأن يسحب قواته ، الأمر الذي يعتبر شرطا أساسيا للتوصل الى حل سياسي مرض . وتأسف الدول العشر لأن الاتحاد السوفياتي لم يظهر أى استعداد للقيام باسهام ايجابي في سبيل ايجاد تسوية ترتكز على القرارات المتعاقبة الصادرة عن الأمم المتحدة ، بل انه يكثف جهوده العسكرية ضد قوات المقاومة ، مما يؤدي الى وقوع اصابات كثيرة في صفوف المدنيين ويزيد من المعاناة والدمار في البلد الذي دمرته الحرب بالفعل . وتشعر الدول العشر أيضا بالقلق العميق ازا* مقتل المدنيين الباكستانيين واللاجئين الأفغانيين في الهجمات التي وقعت على الأراضي الباكستانية من داخل أفغانستان ، وتشجب هذه الانتهاكات على الحدود الباكستانية .

لن يكون هناك نصر عسكري في أفغانستان . ولن يكون هناك الآ الحل السياسي الذي يضمن الانسحاب الفوري للقوات السوفياتية ، واستعادة استقلال أفغانستان ومركزها غير المنحاز وحق الشعب الأفغاني في تقرير المصير . وفي هذا الصدد ، يجب ألا ننسى مأساة اللاجئين . ان هجرة أكثر من خمس السكان الأفغانيين الذين طردوا من ديارهم وأرغموا على اللجوء الى البلدان المجاورة ، تشكل مأساة ذات أبعاد هائلة . ولا بد لأى حل أن يمكّن اللاجئين من العودة الى ديارهم في أمن وشرف .

وتلتزم الدول العشر بتأييد أى مبادرة تهدف الى ايجاد حل دائم وبيدئي يستند الى قرارات الأمم المتحدة المتعددة بشأن مشكلة أفغانستان ، وتذكر الدول العشر بالاقترح الذي تم تقديمه في حزيران /يونيه ١٩٨١ ، بهذا الصدد . ولا يزال نتابع عن كثب جهود ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في بحثه عن تسوية سياسية في إطار الأمم المتحدة ، ونأسف لأن هذه الجهود لم تحقق نجاحا ملحوظا حتى يومنا هذا .

ان الاحتلال الفيتنامي لكامبوتشيا لا يزال يشكّل تهديدا للسلم والاستقرار في منطقة جنوب شرقي اسيا . وان سبب الاخفاق عبر الأعوام الخمسة الماضية في احراز أى تقدّم صوب التسوية السياسية الشاملة التي تؤدى الى وضع حد نهائي لمعاناة الشعب الكمبوتشي ، يرجع الى رفض فييت نام الامتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . وتعتبر الدول العشر أن أساس الحل العادل والدائم يكمن في اعلان المؤتمر الدولي الخاص بكامبوتشيا الذي يطالب بالانسحاب التام للقوات الفيتنامية والاعتراف بحق الشعب الكمبوتشي في أن يختار مصيره بحرية ، واحترام استقلال كامبوتشيا وحيادها وعدم انحيازها ، والتزام جميع الدول بعدم التدخل في شؤونها الداخلية .

ان الدول العشر على استعداد لتأييد أية جهود بنّاءة للتوصل الى تسوية سلمية لمشكلة كمبوتشيا . ولا يمكن تحقيق هذه التسوية دون مشاركة جميع الأطراف المعنية بهذا الصراع وتعاونها . اننا نعتقد أنه يمكن التوصل الى حل يلبي شواغل الأمن المشروعة لجميع دول المنطقة .

ولا تزال مسألة كوريا التي لم تحل بعد تمثل خطرا كبيرا على السلم والاستقرار في المنطقة . ان الدول العشر تؤكد من جديد اعتقادها بأنه ينبغي متابعة التوحيد السلمي لكوريا عن طريق الحوار والتفاوض على أساس بيان عام ١٩٧٢ بين الشمال والجنوب . وتعتقد الدول العشر أن الشعب الكوري ينبغي أن يأخذ مكانه بين البلدان الممثلة في الأمم المتحدة .

وتأمل الدول العشر في تحقيق الديمقراطية والاحترام التام لحقوق الانسان في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية . وترحب الدول العشر بالتقدم المحرز نحو الديمقراطية في أمريكا الجنوبية ، الأمر الذي كان في العام الماضي ، بصورة خاصة ، جديرا بالملاحظة . فلقد أحرز هذا التقدم في الوقت الذي كانت هناك فيه صعوبات اقتصادية كبيرة . ان الدول العشر ترحب بوجه خاص بعودة الديمقراطية الى الأرجنتين على اثر الانتخابات التي أجريت في شهر تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣ ومنجزات حكومة الرئيس الفونسين في تدعيم الديمقراطية في هذا البلد . كما جرت انتخابات في أمكنة أخرى من أمريكا الجنوبية أدت الى تعزيز المسيرة الديمقراطية . واننا نأمل في أن تحذو بقية البلدان الواقعة في أمريكا الجنوبية ، التي لم ترجع اليها الديمقراطية بعد ، حذو هذا التطور في القريب العاجل .

ان الدول العشر ترحب بالخطوات المتخذة مؤخرا نحو تحقيق الوفاق الوطني في كولومبيا ، وهي تتابع باهتمام عملية اغراق طابع الديمقراطية في أوروغواي ، حيث من المزمع اجراء انتخابات في شهر تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام . وانني اسف ، من الناحية الأخرى ، أن المناشدة المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي الى السلطات الشيلية لاتخاذ خطوات ذات مغزى لاعادة الديمقراطية الى بلادها لم تلق بعد اذانا

صاغية . فأحداث العنف لا تزال مستمرة . ويرجع سبب هذه الأحداث الى حرمان الشعب من الحريات الديمقراطية ، ان أن هذا الشعب قد جرب الحكم الديمقراطي لفترة طويلة . ولا تزال الدول العشر تشعر بعميق القلق ازاء الحالة السائدة في أمريكا الوسطى ، خاصة في بلدان معينة حيث ترتكب القوات المسلحة والعصابات المسلحة غير المنظمة جرائم القتل وغيرها من الأعمال الوحشية ضد السكان المدنيين بوجه خاص ، وحيث يستمر الظلم الاجتماعي والاقتصادي في تقيؤ توافق الراء السياسي ، الذي هو شرط للاستقرار السلمي . لقد أعربت الدول العشر في مناسبات عديدة عن تأييدها التام للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا بغية التوصل الى حل سلمي للمشاكل القائمة في المنطقة . وأود اليوم أن أؤكد من جديد على تأييدها لهذه الجهود ، التي تعتمد على احترام استقلال الدول ذات السيادة ، وحق الدول في العيش بحرية بمنأى عن التدخل الأجنبي ، وحرمة الحدود ، وإقامة الظروف الديمقراطية ، والاحترام التام لحقوق الانسان .

ان الدول العشر على اقتناع بأن مشاكل أمريكا الوسطى لا يمكن حلها بالقوة المسلحة وانما عن طريق التوصل الى تسوية سياسية تنبع من المنطقة نفسها . ان مبادرة كونتادورا توفر فرصة واضحة للتوصل الى تسوية من هذا النوع ، وتحت الدول العشر جميع من هم في مواقع المسؤولية السياسية في أمريكا الوسطى على السعي من أجل التوصل الى تسوية نهائية على أساس مقترحات كونتادورا . وفي هذا الصدد ، ترى الدول العشر أن التوسع بمرح كونتادورا يعد تطوراً هاماً ومباشراً بالخير .

وتحيط الدول العشر علماً بالتطورات الأخيرة التي بعثت مشاعر الأمل في منطقة أمريكا الوسطى ، مثل بيانات الرئيس دوارته بعد انتخابه وعزمه على احترام حقوق الانسان في السلفادور ، وكذلك الانتخابات التي ستجرى في نيكاراغوا ، والتي نأمل في أن تؤدي الى اقامة ديمقراطية حقيقية في ذلك البلد والى تعزيزها .

ان الدول العشر تتطلع الى الاجتماع الذي سيعقد في سان خوسيه ، فسي كوستاريكا ، في نهاية هذا الأسبوع وزراء خارجية الدول العشر ودول أمريكا الوسطى ودول

البحر الكاريبي واسبانيا والبرتغال . ان هذا الاجتماع سوف يكون بداية للحوار السياسي والاقتصادي المكثف فيما بين الدول العشر ولدان أمريكا الوسطى .
ان الدول العشر تشعر بقلق عميق ازاء المشاكل العديدة التي تواجه القارة الافريقية .

فلا تزال الأغلبية السودا* في جنوب افريقيا تعاني من الظلم والمهانة اللذين يرتكبهما الفصل العنصرى ، دون أن يكون هناك أمل في تغيير مركزها السياسي . ان الدستور الجديد لجنوب افريقيا لا يستجيب الى تطلعات السود في جنوب افريقيا الى المعاملة المتساوية والى المطالب الصادرة عن المجتمع الدولي بتطبيق العدالة . ان الأغلبية السودا* معزولة تماما عن العملية السياسية ، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من الملونين والهنود على استعداد للاشتراك في الانتخابات الأخيرة . ولقد تم البرهان على مشاعر الغربة والاحباط لدى السكان السود بأعمال العنف التي أحاطت هذه الانتخابات . ان هناك حاجة ملحة الى احراز تقدم مبكر نحو مشاركة كاملة ومتساوية من جانب جميع المواطنين في هذه العملية السياسية ، اذا كان هناك رغبة في تفادي مزيد من الصراع والعنف . وستواصل الدول العشر تأكيد الحاجة الى اتخاذ ترتيبات دستورية تقوم على أساس مبدأ المساواة ، وتكون مقبولة لجميع المواطنين في جنوب افريقيا .

لقد واصلت حكومة جنوب افريقيا ، خلال السنوات الماضية ، تطبيق سياسة الأوطان . لقد اقتلعت أسر ومجتمعات بأكملها بالقوة من البيوت التي كانت تمتلكها والتي بنتها على مدى عدة أجيال . وفي هذه العملية ، أصبح عدد كبير من سكان افريقيا الجنوبية ، بسبب نقلهم الى البانتوستانات ، منفيين في وطنهم ومحرومين من أرزاقهم . لقد أعربت الدول العشر بصورة فردية وجماعية عن مقبتها ومعارضتها لأعمال جنوب افريقيا . اننا نرفض سياسة الأوطان ، ونرفض كذلك جميع جوانب الفصل العنصرى ، وسوف نستمر في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا الى أن تتخلى عن نظام الفصل العنصرى .

لقد لاحظت الدول العشر بالارتياح الاتفاق الذي تم التوصل اليه في لوساكا في ١٦ شباط/فبراير بين انغولا وجنوب افريقيا بشأن تعزيز فض الاشتباك العسكري في جنوب انغولا ومراقبته . كما أن الدول العشر أخذت علما باتفاق نكوماتي الذي عقد بين جنوب افريقيا وموزامبيق . وتثني الدول العشر على جهود جميع الأطراف المعنية الرامية الى تحقيق مزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة . واننا على استعداد للترحيب باتخاذ خطوات ايجابية أخرى . ولكن السلم الحقيقي والدائم يجب أن يقوم على العدالة وأن يكفل بازالة الأسباب الرئيسية للصراع . ان الاتفاقات الأخيرة لن يكون لها أثر ما لم يصاحبها احراز تقدم جوهري في القضاء على التمييز العنصري وما لم يصاحبها منح الاستقلال لناميبيا .

ان الدول العشر تأمل في أن تسهم اتفاقات الجنوب الافريقي في خلق مناخ من الثقة المتبادلة ييسر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . واننا نشعر بعميق الأسف لعدم تحقق املنا في التوصل الى تسوية مبكرة ولا استمرار جنوب افريقيا في احتلالها غير الشرعي لناميبيا . ان الدول العشر لا تقبل تأخير تنفيذ خطة الأمم المتحدة أو وضعها جانبا لأسباب خارجية أو لترتيبات لا تتماشى مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . اننا سوف نواصل العمل من أجل التنفيذ الفوري للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لأن هذا القرار وحدة يمثل الاطار المقبول عالميا للانتقال السلمي نحو الاستقلال بطريقة تضمن هذه المنظمة أن تكون حرة وعادلة .

وسيستمر الاتحاد الاوروبي والدول الاعضاء فيه في تقديم المساعدة لشعب ناميبيا وبخاصة عن طريق دعم معهد الامم المتحدة لناميبيا ، كما تؤكد الدول الأعضاء مرة أخرى استعدادها للمساعدة في تنمية ناميبيا بعد حصولها على الحرية والاستقلال . وتأمل الدول العشر في التوصل الى حلول سلمية للحالة السائدة في القرن الافريقي ، وترى ان تلك الحلول يجب ان تقوم على مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وتواصل الدول العشر التعاون مع الحكومات والمنظمات الاقليمية في افريقيا ومع منظمة الوحدة الافريقية في جهودها الرامية الى تحقيق الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتلعب منظمة الوحدة الافريقية دورا هاما في دفع عملية السلام بالقارة ، وتعيد الدول العشر بصفة خاصة جهودها من اجل التوصل الى حلول سلمية لمشكلتي تشاد والصحراء الغربية .

وتساهم المشاكل الناجمة عن الجفاف الشديد الذي أصاب أجزاء كبيرة من افريقيا بالاضافة الى مشكلة التصحر المرتبطة به والعوامل الأخرى في تدهور اقتصاد القارة وقد رتتها على انتاج الغذاء . ويدرك الاتحاد الاوروبي واعضائه ضرورة تقديم المعاونة لضحايا تلك الكارثة ، وسيواصل تقديم مساعدات عاجلة ولموسة ومعونات التنمية للتخفيف من آثارها . وتعيد الدول العشر جهود المجتمع الدولي الرامية الى التخفيف من الوضع الذي يعاني منه أربعة ملايين من اللاجئين في افريقيا ، فان معاناتهم تثير قلقنا ، وكذلك المشاكل العديدة التي تواجهها تلك الدول التي توفر لهم الملاذ . لقد سبق ان اوضحت الدول العشر ولجنة الاتحادات الاوروبية في المؤتمر الدولي الثاني لمساعدة اللاجئين في افريقيا انها ستواصل تقديم المعاونة للاقتصادات الافريقية بما يساعدها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية بها على توفير الغذاء بصورة فعالة لكل من اللاجئين والعائدين . وستواصل ايضا تأييدها وتشجيعها للتعاون الدولي لتفادي الصراعات السياسية والمآسي الاقتصادية التي تعتبر من بين الأسباب الرئيسية لتدفق اللاجئين . وبالطبع تعتبر مشكلة اللاجئين ظاهرة دولية . وتتوقع الدول العشر ان يعود عمل مجموعة الخبراء الحكوميين في مجال التعاون الدولي الى نتائج مثمرة لتجنب تدفقات جديدة من اللاجئين .

لقد أشرت في البداية الى التزام الدول العشر بكرامة الانسان والدفاع عن حقوق الانسان كمبدأ يتضمنه نهج الدول العشر في معالجة القضايا الدولية. فالعديد من المشاكل السياسية التي أشرت اليها توارج الى عدم الاعتراف بكرامة وقيمة الفرد ، وعدم التمسك بالحقوق والحريات الواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي العهد بين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وفي الاتفاقيات الدولية الأخرى لحقوق الانسان . ان مهمة الدول العشر وكذلك مهمة الامم المتحدة ضمان التزام الدول بواجباتها في حماية حقوق الانسان بجميع أشكالها سواء سياسية ومدنية أو اقتصادية واجتماعية وثقافية . وترى الدول العشر ان تلك الحقوق جميعا تمثل جزءا متكامل من نظام شامل لحماية الفرد ، وهي فير قابلة للتجزئة ومترابطة ولا بد من الدفاع عنها جميعا . ولا يمكن ان تكون حماية وتعزيز واحد من تلك الحقوق مبسرا لعدم قيام الدولة بحماية وتعزيز الحقوق الأخرى أو اغائها من التزاماتها في هذا الخصوص .

وللأسف فان الالتزامات التي تتعهد بها الدول لا تحترم في كثير من الاحيان ، وتشهد العديد من التقارير على استمرار عمليات التعذيب والسجن لأسباب سياسية وحالات اختفاء الأشخاص والاعتقالات بصورة تعسفية وحالات الاعدام والتمييز العنصرى والديني باعتبارها جميعا أدوات لتنفيذ سياسة الدولة . ويؤدى الفشل في تحقيق تطلعاتنا الى اضعاف نظام حقوق الانسان الذى تطور في ظروف دقيقة تتصف بالمعاناة خلال الاربعين عاما الماضية ، والى اثاره التشكيك في مدى جدية التزامنا . ومن الصعب تصور الأثر الذى يتركه الاحساس بأن العالم فير مبال بالمأزق الذى يواجه من يعانون من الظلم والقمع وبأنه قد تركهم يواجهون مصيرهم المحتوم . وستواصل الدول العشر من جانبها معارضة انتهاك حقوق الانسان اينما حدث ذلك ، والعمل على حماية الضحايا والعمل على تشجيع عقد اتفاق دولي بشأن المعايير والاجراءات .

وفي هذا الصدد ، ترحب الدول العشر بالتقدم الذى أحرز بشأن مشروع الاتفاقية ضد التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية وغير الانسانية والمهينة . واننا نتطلع الى اعتماد الاتفاقية خلال هذه الدورة التي تعقدها الجمعية

العامة . ومن الضروري اتخاذ تدابير فعالة لمنع التعذيب ، ويعتبر التعذيب والأشكال الأخرى للمعاملة السيئة اهانة لمبادئ الاعلان العالمي كما انها تقوض الهدف الرئيسي للتعاون الدولي بشأن حقوق الانسان ، وهو تمتع كل انسان بحياة تتصف بالحريّة والكرامة .

ولئن كانت الدول العشر مقتنعة بأن التعاون الدولي يشتمل على امكانية كبيرة للقضاء على سوء استخدام حقوق الانسان ، فانها تدرك ايضا الدور الهام الذي يؤديه الأفراد والجماعات . وما يثير القلق العميق ان أكثر الممارسات خطيرة في مجال سوء الاستخدام تقع في كثير من الأحيان على من يعملون بصورة نشطة لكشف تلك الانتهاكات والقضاء على الظلم . وترى الدول العشر ان المجتمع الدولي عليه واجب خاص هو حماية الذين يعرضون للخطر حياتهم وصحتهم وحريتهم دفاعا عن الحقوق والحريات التي اتفق عليها الجميع .

وانتقل الآن الى الوضع الاقتصادي الدولي . لقد شهدت بداية هذا العقد أسوأ انكماش منذ الثلاثينات . وقد حدث مؤخرا انتعاش بلغ أشده في بعض البلدان الصناعية الأكبر وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع . وبدأت آثارها اذا الانتعاش في الانتشار على نطاق أوسع . وفي العام الماضي استعادت التجارة العالمية نموها ، ومن الواضح تسارع معدل النمو بصورة أكبر في ١٩٨٤ . بيد أن عدم التيقن مازال سائدا بشأن التطور المحتمل للوضع الاقتصادي الدولي .

ومع هذا فقد أحرز تقدم ملموس في خفض معدلات التضخم المالي في جميع البلدان الصناعية تقريبا . وبالرغم من عدم التيقن الذي أشرت اليه تبدد والآفاق بوجه عام مواتية . وبالإضافة الى ذلك أحرز تقدم كبير في الآونة الأخيرة في تعديل الاختلالات الخارجية والمالية في عديد من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء . وقد حققت العديد من البلدان النامية غير المنتجة للنفط تعديلات ملحوظة في أوضاع موازين مدفوعاتها .

وكما لوحظ في بيان صادر عن قمة لندن الاقتصادية ، يستلزم استمرار الانتعاش بذل جهود متواصلة . اننا نحتاج الى نشر فوائد الانتعاش على نطاق واسع فـي البلدان الصناعية وكذلك في البلدان النامية وخاصة البلدان الفقيرة التي يمكن أن تستفيد بشكل كبير من استمرار النمو في الاقتصاد العالمي . لقد أحرز تقدم فـي ارساء الأسس اللازمة للنمو الذي يغذى نفسه بنفسه ، ولكننا سنحتاج الى العمل من أجل مزيد من الثبات المالي خاصة في أسعار الفائدة ومعدلات الصرف ، وإلى مزيد من الجهود لرفع القيود عن التجارة ومحاربة الاتجاهات الحمائية .

ان الارتفاع الشديد في المعدلات الحقيقية للفائدة سبعت قلق بوجه خاص . ويمس هذا بوجه مباشر النشاط الاقتصادي ، ويشوه أسعار الصرف وتدفقات رؤوس الأموال ويزيد من تفاقم مشاكل المديونية . ولضمان استمرار الانتعاش القوي ، تقتضي الضرورة أن تنخفض معدلات الفائدة دولياً الى مستويات تكون مقبولة بشكل أكبر . وفي الوقت نفسه ستقتضي الضرورة ضمان نقل واف من الموارد الى البلدان النامية .

وعند تقييم الاتفاقات الاقتصادية لا يمكن لأحد أن يشعر برضا النفس ، ان هنالك أوجه تباين كبيرة في السياسة المالية ومعدلات النمو في صفوف البلدان الصناعية . ويوجد اختلال متزايد في أوضاع الحساب الجاري في بعض البلدان الكبرى . وهناك ضعف نمو في كثير من البلدان النامية وما يرتبط به من ترد في الدخل الحقيقي للفرد . وتوجد حالة مالية خطيرة في كثير من البلدان ذات الديون الباهظة .

ان مشاكل الدين التي تواجه البلدان النامية كانت محل الاهتمام في عدد من الاجتماعات الدولية التي عقدت مؤخراً ، وهذه مشاكل على جانب كبير من الأهمية . لقد أحرز تقدم ، لكن مديونية البلدان النامية تحتل مكاناً بارزاً في جدول أعمال الاقتصاد الدولي لبعض الوقت . ومن الواضح أن التقدم صوب حل مشاكل المديونية يعتمد الى حد كبير على تطور معدلات الفائدة ومعدل توسيع نطاق صادرات البلدان النامية ، وعلى تطور بعض المتغيرات الأخرى . وعلى جميع البلدان أن تعمل على تهيئة الأوضاع التي يمكن فيها للمتغيرات الأساسية أن تتحرك في الاتجاه الصحيح ، وهنا ينبغي ألا نتغاض عن أهمية انتعاج سياسات اقتصادية سليمة في البلدان المدينة . ونحن ندرك بطبيعة الحال أن هناك رابطة بين التكيف والتنمية ، وينبغي لجهود البلدان النامية الرامية الى تكييف اقتصاداتها أن تحظى بدعم المجتمع الدولي .

ان الارتفاع الشديد في معدل البطالة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يعدّ مصدراً أساسياً من مصادر القلق . وينطبق هذا بوجه خاص في أوروبا حيث نمر مرحلة صعبة في التكيف الهيكلي . وينبغي لنا أن نتصدى بشكل عاجل لمشكلة نقص فرص العمالة للملايين من الناس الذين يرغبون في الحصول على عمل ويتوقون اليه . ان علينا ، في الاتحاد الأوروبي وفي العالم كله ، أن نضع استراتيجية متسقة تقاوم الضغوط

التضخمية ، وتهدف في الوقت نفسه الى تخفيف حدة مشكلة البطالة الجسيمة . ان المشاريع المتوسطة الأجل ، على أساس السياسات الحالية ، توضح اننا ، في المجتمع الأوروبي ، لا يمكننا أن نتوقع خفضا كبيرا في البطالة لفترة من الزمن . وان تكاليف استمرار البطالة بمعدلاتها الحالية باهظة جدا ليس من حيث ضياع الناتج والدخول فحسب ، وانما أيضا من حيث آثارها الضارة على الأوزاع في مجتمعاتنا .

وفي جميع هذه المشاكل ، طينا أن نعترف بتزايد درجة الترابط بين مختلف البلدان والمجالات في الاقتصاد العالمي وبناتج السياسات الاقتصادية التي تنتهجها البلدان فرادى أو في مجموعات بالنسبة للتنمية في أجزاء أخرى من العالم . وفي الوقت ذاته طينا أن نعي العلاقة المتبادلة القائمة بين مجالات السياسة المختلفة ، التي درست في كثير من الأحيان في الماضي بصورة منفصلة . ونظرا للبيئة الاقتصادية المقلقة التي نعمل فيها ، من الأهمية بمكان أن نحتفظ بالمرونة في سياساتنا الاقتصادية وأن نكون على استعداد لمجابهة أى خطر يهدد الانتعاش العالمي .

ونحن في الاتحاد ، نرى أنه ينبغي التصدي لمشاكل التنمية بطريقة متكاملة وعلى المدى الأطول أجلا . وازاء هذه الخلفية ، وبهذه الروح ، ينظر الاتحاد الى مختلف المسائل التي برزت خلال العام في اطار الحوار بين الشمال والجنوب . ولا تزال مسائل عديدة تمت دراستها باقية دون حل ومد درجة على جدول أعمال الجمعية العامة . وفي هذا الصدد ، يعيد الاتحاد الأوروبي الى الأذهان موقفه المؤيد لاجراء مفاوضات شاملة تقوم ، بطبيعة الحال ، على أساس مقبول من الجميع .

ان استعراض وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثالث مسألة أخرى معروضة على الجمعية العامة . وبالرغم من الجهود الكثيرة المعروضة في اطار مؤتمر الأونكتاد ، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهنا في نيويورك ، فان هذه الممارسة الهامة لم تستكمل بعد . ان الانتكاسة الاقتصادية التي حدثت مؤخرا عرقلت التقدم صوب النمو والتنمية اللذين كنا نأمل جميعا في تحقيقهما في سنة ١٩٨٠ . ولا بد أن يتيح لنا الاستعراض الاستفادة من تحسن المناخ الاقتصادي ، وأن يعطي زخما جديا لتنفيذ الاستراتيجية فيما تبقى من العقد من سنوات .

وبالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ، اسمحوا لي أن أقول بأننا من جهتنا ، نتمسك
تمسكا راسخا بالتزاماتنا المعقودة في سياق الاستراتيجية الانمائية الدولية . وبوجه خاص ،
نؤكد من جديد التزاماتنا بالحفاظ على مستويات المساعدة الانمائية الرسمية ، وبصفة خاصة
لصالح البلدان الأقل نموا وأن نزيدها اذا كان ذلك ممكنا .

لقد تكلمت بالفعل عن قلق الاتحاد الأوروبي ازاء المشاكل المخيفة في افريقيا ،
لاسيما في البلدان الواقعة الى جنوب الصحراء حيث زاد الجفاف والتصحر من تفاقم حالة
صعبة بالفعل . وأود أن أؤكد انه في السنوات الأخيرة جاء أكثر من ٥٠ في المائة من
مجموع المساعدة التي تلقتها البلدان الافريقية ، أى أكثر من خمسة بلايين دولار في العام ،
من الاتحاد ومن الدول الأعضاء فيه . ونحن نرحب ترحيبا حارا بزيادة تصميم البلدان
الافريقية نفسها على مواصلة بذل الجهود الملموسة للتصدي لمختلف المشاكل التي تحيط
بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

اننا نأسف لأنه لم يمكن التوصل الى اتفاق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي
بشأن اصدار اعلان يستلقت الانتباه للمشاكل في افريقيا . ومع ذلك ، فاننا واثقون من أن
الجمعية العامة سوف تختتم المفاوضات بشأن الاعلان اختتام ناجحا . ونحن نعتقد أن
هذا الاعلان سوف يعلن للعالم اهتمام المجتمع الدولي بمحنة افريقيا ، وانه سوف يشجع
على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيف حدة هذه الضائقة .

اننا نعيد الى الأذهان انه في الاجتماع الذي عقده البنك الدولي ، منذ أيام
قليلة ماضية ، أعربت اللجنة الخاصة بالتنمية عن تأييدها القوي لبرنامج العمل المقترح
الوارد في تقرير البنك ، كما انها أكدت أن تنفيذه سوف يتطلب بذل جهود ملموسة وثابتة
من جانب حكومات البلدان الافريقية والمانحين الثنائيين والمنظمات الدولية .

لقد قام المجتمع الدولي في المؤتمر العام الرابع الذي عقده منظمة اليونيدو بالنظر
في التقدم المحدود نسبيا في تصنيع البلدان النامية ، الذي تم احرازه منذ انعقاد
المؤتمر العام الثاني لليونيدو وفي ١٩٧٥ . ويرى الاتحاد ان احراز تقدم أسرع في التصنيع
على مستوى عالمي أمر ضروري ، وان فوائد النمو الصناعي ينبغي أن تنتشر على نطاق أكثر
اتساعا بين البلدان النامية . ونأسف لأنه لم يكن من الممكن التوصل الى اتفاق بشأن النص

الاستهلالي في المؤتمر الرابع لليونيد و ، على الرغم من اننا كنا على وشك التوصل الى توافق الآراء . ويسرنا أن المؤتمر أتاح فرصة للقيام بدراسة مستفيضة للمشاكل التي تواجه البلدان النامية في جهودها الرامية الى التصنيع . وقد اختتم المؤتمر باتفاق توافقي بشأن تسعة قرارات ترمي الى مساعدة البلدان النامية على التغلب على هذه المشاكل وعلى تحديد دور منظمة اليونيد و .

اننا في الاتحاد الاوروبي نرحب بالفرصة المتاحة لايلا مزيد من النظر في القرارين اللذين لم يحظيا بالاتفاق واللذين أحيلوا الى هذه الدورة التي تعقدتها الجمعية العامة . ويحدونا الأمل أن يصبح من الممكن تحقيق اتفاق توافقي بشأنهما . ونحن نعتقد أن من الملائم ، عشية تحويل اليونيد والى وكالة متخصصة ، أن يصبح تصنيع البلدان النامية أمرا ممكنا .

ان أثر الأنماط الديمغرافية — ولا سيما سرعة نمو سكان العالم — على التنمية والاستفادة من الموارد ، مازال مبعث قلق . فالنصف الثاني من القرن العشرين يتميز بنمو في السكان لم يسبق له مثيل في التاريخ . وما زالت معدلات النمو عالية للغاية فسي كثير من البلدان النامية . ومع أن المعدلات العالمية بدأت الآن في الانخفاض فان النتيجة ، بالاضافة الى النمو السريع في العقود السابقة ، ستكون مضاعفة سكان العالم عبر الخمسين سنة المقبلة ، مما سيضيف الى مصاعب التغلب على العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسيستوجب هذا زيادة الاهتمام الدولي الآن وفي السنوات المقبلة بمشاكل تحسين توازن الموارد بين شعوب العالم . ولقد عقد مؤتمر السكان العالمي في المكسيك في آب / أغسطس ازاء هذه الخلفية . ولدى استعراض وصقل خطة العمل العالمية فسي مجال السكان ، وفر مؤتمر المكسيك في توصياته التي اعتمدت بتوافق الآراء عديدا من المبادئ الارشادية التي تفيد الحكومات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء .

وفيما يتعلق بالاتحاد ، وفي سياق تعزيز صلاتنا بالبلدان النامية ، تنصب جهودنا الى حد كبير هذا العام على التفاوض بشأن اتفاقية ثالثة بين بلدان افريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ من جهة والاتحاد الاقتصادي الأوربي من جهة أخرى . ان اتفاقية لومي الثالثة كما في حالة سابقتها ، ستشمل طائفة كاملة من أحكام التجارة والمعونة من أجل أكثر من ستين بلدا من بلدان افريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ . ونحن نفخر بأن اتفاقية التعاون هذه تمثل جهدا لم يسبق له مثيل لتهيئة نموذج جديد للعلاقات بين الشمال والجنوب ، وتشمل أكثر من نصف المجتمع الدولي ، بما في ذلك معظم البلدان الأشد فقرا . ولقد دخلت المفاوضات الآن مرحلتها النهائية ، ومن المتوقع أن يتم التوقيع على الاتفاق الجديد فسي كانون الأول / ديسمبر في لومي عاصمة توغو . ولا ندعي أن هذه الاتفاقية ستتيح حلولا قاطعة لجميع مشاكل التنمية التي تواجه بلدان أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ . بيد أنها مساهمة تقوم على عدد من المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تتيح لكل من الاتحاد وبلدان افريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ مواصلة بناء ذلك النوع من التعاون الذى يعود بالفائدة

على الجانبين . ان أهداف الاتفاقية توضح ذلك بجلاء . لقد اتفقنا على دعم وتعزير جهود دول افريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ لتحقيق التنمية القائمة على الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس . وتأخذ جهودنا في الاعتبار الاحتياجات المحلية والموارد المحلية . فالتنمية يجب تشجيعها من الداخل لا فرضها من الخارج .

وأخيرا ، أود أن أشير اشارة موجزة الى اتفاقية قانون البحار . وتعتقد الدول الأعضاء في الاتحاد أن هذه الاتفاقية تشكل جهدا رئيسيا في تدوين القانون الدولي في مختلف الميادين وتطويره تدريجيا .

وقد وقعت على هذه الاتفاقية حتى الآن خمس من الدول الأعضاء في الاتحاد . وما زال هناك بعض القلق فيما يتعلق بنظام تعدد قاع البحار في الاتفاقية ، وينبغي معالجة ذلك بطريقة تضفي على الاتفاقية طابع القبول العالمي . ونحن نعلق أهمية كبرى على أعمال اللجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار ، والمحكمة الدولية لقانون البحار . وآمل أن تصبح هذه الاتفاقية أداة مفيدة للنهوض بالتعاون والعلاقات المستقرة بين جميع البلدان في هذا الميدان .

وتقدر الدول العشر أهمية حركة عدم الانحياز التي ينتمي اليها أكثر من ثلثي أعضاء هذه الجمعية . ان هذه الحركة تؤثر تأثيرا كبيرا على الشؤون الدولية . ونعتقد أن عدم الانحياز الحقيقي يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في الاستقرار الدولي ، وفي التسوية السلمية للمشاكل التي تواجه المجتمع الدولي .

هذه المشاكل ، التي تطرقت الى بعضها في هذا البيان ، ومعظمها يندرج في جدول أعمال هذه الجمعية العامة ، تمثل قائمة محزنة للذين يعتقدون أنه يمكن للأمم المتحدة ، وينبغي لها ، أن تضطلع بدور أكثر أهمية وأكثر حسما في الحياة الدولية . لهذا فمن الواجب والضرورى تماما أن يقوم الأمين العام مرة أخرى هذا العام ، في تقريره السنوى الثالث باستعراض الانتباه الى الانهيار الخطير في النهج المتعدد الأطراف ازاء المسائل الدولية . ان الدول العشر توافق على تشخيص الأمين العام للمشكلة . وتوافق أيضا على المقترحات التي طرحها من أجل الحل . لقد أيدنا جهودها في الماضى ،

وسنواصل تقديم المساعدة بأية طريقة ممكنة لاستعادة الاحترام للميثاق ، ولتعزيز الثقة بالمنظمة .

وفي الوقت الذي تدخل فيه الأمم المتحدة عامها الأربعين ، هناك حاجة جليسة الى اعادة الالتزام بالنهج المتعدد الأطراف الذي يستفيد من الطاقة وسعة الخيال وامكانية التعاون لدى أغلبية أعضاء الجمعية العامة ، فقد جربنا نهجا أخرى وفشلت جميعها . ان الأمين العام في تقريره السنوي أطلق تحذيرا بشأن المخاطر التي تترتب على استمرار الفشل ، وتجاهل ذلك التحذير سيكون على حساب بقائنا .

وأود الآن ، بصفتي وزيرا لخارجية ايرلندا ، أن أنتقل الى مشكلة تتسم بأهمية قصوى لجميع من يعيشون في ايرلندا شمالا وجنوبا .

فأثناء العام الماضي ، فقد المزيد من الأرواح في ايرلندا الشمالية . وازداد التباعد بين الأقلية القومية هناك ونظام السلطة السياسية والأمن والعدالة . ان الحاجة العاسة الى النهوض بحل سياسي يضع حدا للعنف والشعور بالخربة لا تزال أكثر المشاكل التي تواجه حكومتي الحاحا . وعندما خاطبت الجمعية العامة في العام الماضي ، أعربت عن أملنا أنه في أعقاب استكمال أعمال محفل ايرلندا الجديدة ، سيتمكن أعضاءه مسن أن يقدموا الى شعب ايرلندا قاطبة والى الشعب البريطاني ، تحليلا واضحا وواقعا لمشكلة ايرلندا الشمالية ، مصحوبا بأفكار خلاقة ونبيلة وعملية لوضع ترتيبات جديدة في بسلاى يمكن لجميع الأطراف أن تتفق حولها . ووصفي واحدا من الذين عملوا في محفل ايرلندا الجديدة لفترة تزيد على أحد عشر شهرا ، يشرفني أن أبلغ الجمعية العامة أن أملسي قد تحقق بالفعل .

لقد نشر تقرير محفل ايرلندا الجديدة في الثاني من آيار/مايو ١٩٨٤ ، وقدم الى الأمين العام للأمم المتحدة . ويمثل التقرير موقف الأغلبية الساحقة من القوميين الايرلنديين - أى حوالي ٢٥ في المائة من سكان ايرلندا قاطبة - من مشكلة ايرلندا الشمالية . وحدد التقرير في تحليله احدى عشرة حقيقة رئيسية ، واقترح عشر متطلبات بوصفها عناصر ضرورية لاطار يمكن أن تبرز منه ايرلندا الجديدة . ان الحكومة البريطانية

مدعوة الى الانضمام الى عملية تعترف بهذه الحقائق ، وتنفذ هذه المتطلبات ،
وبذلك تنهض بالمصالحة بين التقليدين الرئيسيين في ايرلندا . ويقترح تقرير المحفل
ثلاثة نماذج ممكنة لا قامه ايرلندا الجديدة التي تقوم على هذه الحقائق والمتطلبات . ان
الحل المفضل ، بوصفه وثيقة تعبر عن آراء القوميين الايرلنديين ، هو بالطبع الحبل
القائم على دولة موحدة ، تتحقق عن طريق الاتفاق والموافقة ، وتشمل جزيرة ايرلندا
بأكملها . ومع ذلك فهناك حلول أخرى طرحت أيضا في التقرير ، تقوم على أسس فيدرالية
وكونفيدرالية ، أو تنطوي على سلطة مشتركة للحكومتين الايرلندية والبريطانية في ايرلندا
الشمالية .

ويتضح المزيد من الأدلة على واقعية وانفتاح أطراف الندوة من استعدادها المعلن للنظر في آراء أخرى قد تساهم في التطور السياسي الذي تدعو الحاجة الماسة إليه . وقد اشتركت الأحزاب الايرلندية الأربعة الرئيسية التي ترفض العنف في ندوة أيرلندا الجديدة . وأعلنت حكومة ايرلندا المشكلة من حزبين من هذه الأحزاب أن نتائج التقرير تتفق وسياستها . وقد طرحنا التقرير بكل جوانبه على الحكومة البريطانية ، ونحن الآن ننتظر ردها المدروس . وقد ناقش البرلمان البريطاني التقرير مناقشة مفيدة ، وأثار اهتماما جديدا لدى الكثيرين في بريطانيا بالعمل مع الحكومة الايرلندية للوصول الى حل دائم للصراع الدائر في ايرلندا الشمالية .

وشجعنا أيضا الرد الدولي الايجابي خارج ايرلندا وبريطانيا على التقرير المقدم من الندوة . وتؤمن حكومة ايرلندا أن اهتمام تلك المؤسسات الدولية ، التي تنتمي اليها ايرلندا وبريطانيا ، بمشكلة ايرلندا الشمالية يمكن أن يكون مصدر تأييد ايجابي في التماس الحل . ويعد تعاطف منظمة الأمم المتحدة واهتمامها ، وكذلك اعتماد البرلمان الأوروبي مؤخرا لتقرير عن ايرلندا الشمالية أمثلة على هذا الاهتمام المفيد والبناء .

وقد أظهرت المناقشة التي دشنت بنشر تقرير ندوة ايرلندا الجديدة بالفعل أن هناك الكثير مما هو مشترك في التصور البريطاني والايرلندي لمشكلة ايرلندا الشمالية . ومما يدعو الى التشجيع أن السلطات البريطانية تعترف الآن بأهمية اهتمام الحكومة الايرلندية بمصالح طائفة الأقلية في ايرلندا الشمالية . وتهتم حكومتي باحتياجات شعب ايرلندا الشمالية بأسره ، وقد رحبنا في الأشهر الأخيرة بالامارات التي تفيد بأن بعض المتحدثين في ايرلندا الشمالية الذين يمثلون التقليد الاتحادي هناك والذين يعتزون بتراثهم البريطاني ، طسى استعداد لا بداء مزيد من الانفتاح ازاء مواطنيهم الايرلنديين الآخرين .

ومنذ أن تحدثت أمام هذه الجمعية آخر مرة ، قام رئيسا الحكومة الايرلندية والحكومة البريطانية باستعراض الحالة السائدة في ايرلندا الشمالية في مناسبات عديدة ، وقد أعرسا في أعقاب اجراء مناقشة مضمونية في تشرين الثاني / نوفمبر من العام الماضي عن عميق قلقهما

لا استمرار العنف وتصميمها المشترك على اتخاذ جميع الوسائل الممكنة لوضع حد له . وسيجتمع رئيسا الحكومتين ، السيد فيتزجرالد والسيدة تاتشر مرة أخرى بعد فترة وجيزة في مؤتمر قمة المجلس الانكليزي الأيرلندي المشترك بين الحكومتين . واذ قررت الحكومتان في الأشهر المقبلة الوفاء بالاحتياجات المهيمنة في تقرير ندوة ايرلندا الجديدة - وانني على اقتناع أن هذا النهج المشترك وحده يمكن أن ينجح في حل هذه المأساة - فنحتاج الى التأييد والتفهم من جانب جميع أعضاء هذه المنظمة . وسيكون التزام السلطات البريطانية والايرلندية الدائم بمسوية واقعية التزاما صعبا على الحكومتين . بيد أنني اعتقد أن بوسعنا سويا ، بوصفنا دولتين عضوين تستلهمان مثل هذه المنظمة ، أن نتغلب على هذه الصعوبات وأن نجابه المخاطر التي يبتطوى عليها الوضع ، وأن نحقق السلم في نهاية المطاف لشعب ايرلندا الشمالية الذي يعاني .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥